جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة:العلوم اقتصادية التخصص: التحليل الاقتصادي والاستشراف

تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية

مقدمة من طرف الطالبين:

- سلامنية مصطفى
- هاشمي حسنية

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيس	د/نورين ميلود	أستاذ محاضر –ب-	مستغانم
مناقش	د/وهراني مجدوب	أستاذ محاضر –ب-	مستغانم
مقرر	د/دقيش مختار	أستاذ محاضر –أ-	مستغانم

السنة الجامعية : 2021/2020

الإهـداء

أحمد الله العلي الكبير الذي وفقنا لانجاز هذه المذكرة وإتمام هذا العمل .

أهدي هذا العمل إلى:

-الوالدين الكريمين.

-جميع أفراد عائلتنا وأصدقائنا وابنتنا العزيزة.

-والأستاذ المشرف على وج ه الخصوص.

شكر وعرفان

بعد شكر الله على ما وهبنا من عقل وحسن تدبير لا يفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل والمساهمة من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل ،ونتقدم إليهم بالامتنان والشكر على ما قدموه لنا من توجيه ونصح، مما كان لهم الوقع الحسن في قلوبنا وتغذية إرادتنا ونذكر من هؤلاء:

*الأستاذ المشرف:د/دقيش مختار.

*د/ حيمور مصطفى

شكرا لكل من قدم لنا العون والنصح، من حفزنا على العمل والحمد لله من قبل وبعد فهو ولي كل التوفيق.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه الصادرات وما مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر ،وتعتبر الصادرات من أهم محركات النمو الاقتصادي لهذا السبب لجأت العديد من الدول إلى الرفع من قدرتها التصديرية محاولة منها البحث عن أنجع الطرق التي تمكنها من اختراق الأسواق الدولية. والجزائر بما تحتويه من خيرات طبيعية وثروات باطنية وإمكانيات بشرية ومادية تؤهلها بأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم.

ABSTRACT :

This study aims to identify the role Exports and their effects on economic growth in Algeria. Considering that Exports are one of the important motives of economic growth.

For this reason many countries tend to increase their Export capacities and try to find the most effective ways to penetrate the international market. Algeria has abundant human and natural resources in addition to raw and material resources that enables it to be ranked with the most advanced countries.

الفهرس

العنـــوان	الصفحة
الإهداء	أ
شكر وعرفان	ب
ملخص	ت
فهرس المحتويات	ث
قائمة الجداول	ج
قائمة الأشكال	ح
مقدمة	01
الفصل الأول: الإطار النظري للتصدير	
تمهيد	04
المبحث الأول: ماهية التصدير	05
المطلب الأول: مفهوم التصدير، أهميته، أهدافه، أنواعه ومحدداته.	09-05
المطلب الثاني: متطلبات والظروف المحيطة بنشاط التصدير.	13-10
المطلب الثالث: نظريات التصدير	14-13
المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي	15
تمهيد	15
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.	17-16
المطلب الثاني: أنواع وأهمية النمو الاقتصادي.	18-17
المطلب الثالث: عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي.	19-18
المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي.	21-20
المطلب الخامس: نظريات النمو الإقتصادي	28-21
الخلاصة.	28
الفصل الثاني: أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر (2010-2020)	

تمهيد	29
المبحث الأول:واقع الصادرات في الجزائر.	29
المطلب الأول:السياسة الاقتصادية المتبعة لترقية الصادرات.	30-29
المطلب الثاني: الهيئات المساعدة في ترقية الصادرات	33-31
المبحث الثاني: تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي	34
المطلب الأول: -هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة(200-2020)	35-34
المطلب الثاني: قياس تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	47-42
المطلب الثالث: الناتج المحلي الإجمالي	47
الخلاصة.	49
خاتمة.	
قائمة المصادر والمراجع	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020)	34
2-2	تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية خلال الفترة (2010-2020)	36
3-2	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة مابين (2010-2020)	38
4-2	التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات في الفترة (2010-2020)	39
5-2	أبرز عملاء الجزائر خارج نطاق المحروقات لسنة 2018	41
6-2	تطور قيمة مؤشر القدرة على التصدير	43
7-2	تطور قيمة مؤشر التنوع السلعي	44
8-2	تطور قيمة مؤشر التركز السلعي في الفترة (2010-2018)	45
9-2	تطور قيمة معدل التغطية للفترة (2010-2019)	46
10-2	تطور قيمة مؤشر الانفتاح التجاري (2010-2018)	47
11-2	الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2010-2019)	48
12-2	حوصلة لأهم النماذج والدراسات للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي	49

قائمــة الأشكـال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	منحنى تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020)	36
2-2	منحنى تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية خلال الفترة (2010-2020)	37
3-2	منحنى التركيبة السلعية السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة مابين (2010-2020)	39
5-2	دائرة تمثل أبرز عملاء الجزائر خارج نطاق المحروقات لسنة 2018	42

المقدمــة

شهد العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين عدة ترتيبات وتحولات باتجاه تحرير المبادرات التجارية وكذا عوامل الإنتاج مثل رؤوس الأموال،القوى العاملة،بالإضافة إلى تخفيض القيود التشريعية التنظيمية المتعلقة بالتجارة وانفتاحها على المنافسة الدولية.

هذه التطورات العالمية التي ألقت بضلالها على اقتصاديات دول العالم الثالث في مجال التجارة الخارجية التي جاءت كنتيجة لإصلاحات هيكلية وانتهاج إلية السوق من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المعتمد على تنمية الصادرات أساسا.

يعتبر النمو الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من المشاكل السياسية والاجتماعية الأساسية في لعالم ،وهذا نظرا لاستقلال أغلب المناطق المستعمرة في بداية هذه الفترة،حيث مباشرة بعد تحررها أرادت هذه الأخيرة أن ترفع من مستوى معيشتها بانجاز العديد من التعديلات بغرض إنعاش نموها الاقتصادي.

كان لفكرة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي موضوع دراسة للعديد من الاقتصاديين من أجل إبراز الأهمية الخاصة لحجم الصادرات كمؤشر رئيسي لقياس معدل النمو ،إذ يسمح الفائض من الصادرات بتحقيق استثمارات جديدة،تؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للبلد..

يحفز النمو الاقتصادي خلق تزايد الثروة العامة ويعزز دور التجارة الخارجية عن طريق ترشيد الواردات وتطوير الصادرات وتنويعها، ومن هنا تظهر أهمية قطاع التصدير من خلال سد الحاجات الاجتماعية المتزايدة للسكان.

عملت الجزائر في إطار الإصلاحات التي منيت بها على تحرير تجارتها الخارجية من أجل مواكبة عملية الاندماج الدولي والانفتاح على الخارج لتحقيق الإنعاش الاقتصادي وإزالة التشوهات بالاقتصاد الوطني،وهذا ماتجلى من خلال الترسانة القانونية لتمكين المؤسسات من النمو والمساهمة في ترقية الصادرات وإحلال الواردات.

وفي ظل هذه المتغيرات الاقتصادية الوطنية والدولية تكونت لدينا الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1-كيف تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي؟

2-هل الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة في سياسة تحرير الصادرات لها تأثير مباشر وايجابي على النمو الاقتصادي؟

3-في ماذا تكمن ترقية الصادرات بالجزائر وما مدى مساهمة التخفيضات الجمركية والإدارية؟

الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة نقوم بوضع الفرضيات التالية:

1-تعتبر الصادرات محرك للنمو الاقتصادي.

2-تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي تأثيرا ايجابيا.

أهمية البحث:

يضم هذا الموضوع أهمية بالغة من خلال إعادة هيكلة قطاع الصادرات لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على المدى البعيد،باعتبار البترول مادة أولية آيلة للزوال تخضع لتقلبات السوق الدولية،وتزداد هذه الضرورة مع توجه الجزائر نحو تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي لمحاولة منها الإسراع نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوسيع الشراكة الأورو متوسطية لتفعيل العلاقات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

أهداف البحث:

يمكن إدراج أهداف البحث في النقاط التالية :

1-ترقية الصادرات والرفع من النمو الاقتصادي.

2-دراسة طبيعة العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

3-إبراز الوقت الحالي لقطاع الصادرات وما مدى ملامته لدفع عجلة النمو الاقتصادي

4-معرفة أفاق الصادرات في الجزائر في ظل جائحة كورونا المستجدة.

أسباب اختيار الموضوع:

*تعود أسباب اختيارنا للموضوع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري،كون الصادرات يمكن أن تكون محفزة للنمو وهذا ما نلمسه من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين ومتخذي القرار حول فكرة ترقية الصادرات،والدور الذي تلعبه الصادرات في الرفع من معدلات النمو في الجزائر والعالم نظرا للظروف الاستثنائية الذي يعيشها العالم بسبب تفشي جائحة كورونا ومنتج عنه من تأثيرات اقتصادية.

المنهج المتبع:

اعتمدنا على منهج يبدو لنا أنه ملائم للبحث،حيث استعملنا المنهج الوصفي والتاريخي لسرد بعض النظريات المفسرة لمراحل تطور التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ،ويدعم بالمنهج التحليلي عند إبراز واقع قطاع الصادرات في الجزائر،مع الاعتماد أيضا على المنهج الإحصائي التي تخص واقع التصدير للفترة من سنة 2010الى 2020وتأثيرها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

واقتداء بضوابط المنهج المستخدم قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين الفصل الأول عموميات حول التصدير ومفاهيم حول النمو الاقتصادي ،والفصل الثاني علاقة و تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر من2010الى2020).

دراسات سابقة:

-كتاب النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية " سياسيات التنمية و فرص العمل: دراسات قطرية"

دار النشر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

1- بهلول مقران" علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة لماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر 3 - سنة 2011/2010.

2-صواليلي صدر الدين" النمو و التجارة الدولية في الدول النامية" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر – سنة 2006/2005.

3فضيلة ملواح"محددات النمو الاقتصادي في الجزائر"دراسة قياسية-جامعة المدية 2018 تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية للنمو الاقتصادي في الجزائر.

4- لوح حكيم " دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر 1990-2013. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة لماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.2017/2016 تعرض فيها إلى مناقشة مدى مساهمة الصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي.

صعوبات البحث:

من خلال بحثنا واجهتنا بعض الصعوبات التي حالت دون إتمام المذكرة في الوقت المناسب.

-عدم تناضر المعلومات والإحصائيات بين مختلف المصادر ونقصها أي عدد السنوات غير مكتمل.

الفصل الأول

ماهية التصدير و النمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الأساسية التي أولت لها الدولة أهمية كبيرة وذلك بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في جلب الثروة وإمكانية تلبية الحاجات الضرورية من الدول الأخرى حيث برزت أولى أفكار الماركنتنيون في هذا المجال ،تم تلتها مدارس متعددة أعطت له أهمية كبيرة على غرار المدرسة الكلاسيكية التي قدمت هي الأخرى عدة إسهامات سعيا منها إلى تطوير نشاط التصدير في العالم باتخاذ عدة سياسات واستراتيجيات تناسب واقع وإمكانيات الدولة .

ومع التطور الكبير الذي أحدثته الثورة الصناعية في بداية القرن الثامن عشر ظهر مفهوم جديد في مجال الصادرات أي التجارة الخارجية يتمثل في التخصص الدولي الذي تدعم بمجموعة من الأفكار والنظريات التي تنادي بتحرير الصادرات،هذا ما يدفع الدول التي تملك ميزة أكبر من غيرها إلى القيام بعملية التصدير،واستيراد ما تحتاجه من باقي المنتجات.

وبالنظر إلى الدور الذي يلعبه قطاع التصدير في الرفع من معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات وما يصاحبها من تغيرات في أنماط الاستهلاك هذا ما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان.

المبحث الأول: ماهية التصدير

يعد الانفتاح الدولي حاجة ماسة لأي دولة وأسلوبا جيدا لتطورها ونموها المستمر ويتحقق هذا الانفتاح بأشكال مختلفة منها التصدير وما ينجز عنه من أثار على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول:مفهوم التصدير،أهميته،أهدافه، أنواعه و محدداته

1- مفهوم التصدير:

نظرا لأهمية التصدير في تحقيق النمو الاقتصادي مما جعله يخص بدراسات عدد كبير من الباحثين الاقتصاديين هذا ما أدى إلى كثرة تعاريف التصدير ،نذكر أهمها:

- **التعريف الأول:** هو عملية البيع للسلع والخدمات للدول الأخرى (PAUL & J-PIERRE, 1992, p. 91)
- **التعريف الثاني:**"هو بيع وتسليم السلع والخدمات إلى الخارج للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية وتفادي خروجها من أجل تحقيق أقصى حد من الثراء"(CASSE(J) & MUNAGER(R), 1992, p. 355)
- **التعريف الثالث:**التصدير هو عملية بيع وتسليم سلع وخدمات إلى الخارج ويضيف أن عملية التصدير للسلع والخدمات الغير وطنية بأنها تسمى إعادة تصدير ويقول أن التصدير بالإضافة إلى دورها الهام في التوازن الميزان التجاري،يعتبر أحد أهم العوامل الأساسية للتنمية (علية، 1990، صفحة 110)
- **التعريف الرابع:** الصادرات (بالانجليزية EXPOTS) هي البضائع والخدمات المنتجة من بلد واحد والتي يتم شراءها من قبل المقيمين في بلد أخر ولا تعتبر معرفة نوعية هذه البضائع أو الخدمات أو كيفية إرسالها من الأمور المهمة(AMADEO, 2018) .
- **التعريف الخامس:**التصدير يعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدماتية ومعلوماتية وثقافية وسياحية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح ،قيمة مضافة،توسع ونمو انتشار فرص العمل،التعرف على ثقافات أخرى و تكنولوجية جديدة وغيرها (النجار، 2002، صفحة 15).

2- أهمية التصدير:

لا تعتبر الصادرات مفتاح التنمية فقط بل تعد العمود الفقري وعصب أي اقتصاد يرغب في المنافسة والبقاء،خاصة في ظل المستجدات الدولية و تتجلى أهمية التصدير من خلال ما يلي:(قاسم، 2008، الصفحات 42-45).

- **محرك الإنتاج:** حيث أن كل مشروع لا يقبل التوسع في إنتاجه ما لم يتوفر الطلب القادر على امتصاصه،والعكس إذا كان هناك قصور في الطلب المحلي عند إنتاجه،فان لطلب الخارجي عليه يعوض نقص الطلب المحلي،ويساهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية من خلال تطبيق الأساليب الحديثة،كما يسهل امتداد التصنيع إلى مجالات

جديدة لم تكن متاحة من قبل.

- **بناء الطاقات الإنتاجية:** عن طريق تمويل شراء السلع الوسيطية بالصرف الأجنبي.
- **استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة:** تعتبر الصادرات الأداة المثلى لاستغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة بالشكل الذي يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة معدلات العائد الاقتصادي عن طريق زيادة قدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية.
- **محدد الاستثمار:** تمثل الصادرات مصدر أساسيا من مصادر تمويل الواردات الوسيطية التي بدورها تعتبر أحد محددات الاستثمار في الدول النامية،فان نمو الصادرات من شأنه أن يحدث أثار موجبة على الطلب على الاستثمار في هذه الدول باعتبارها مكون من مكونات الطلب الكلي.
- **التخلص من الاختلالات الهيكلية:** على أساس أن الأداء التصديري هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني وأن الصادرات هي القطاع القائد والرائد للتنمية.
- **يساهم في التقليل من حدة البطالة:** حيث كلما زادت الصادرات زادت الطاقة الإنتاجية وزاد الطلب على العمالة مما يؤدي إلى انخفاض البطالة.

3/ أهداف التصدير:

- **الأهداف المرتبطة بالإستراتيجية التجارية:**
  - تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
  - توزيع جغرافي للمخاطر.
  - التكييف مع المنافسة .
  - التواجد في السوق الدولية.
- **الأهداف المرتبطة بالجانب المالي:**
  - الزيادة في رقم الأعمال.
  - رفع هوامش المرودية و الإيرادات المالية.
  - رفع مرد ودية رؤوس الأموال المستثمرة.
  - تسمح المنافسة من رفع فعالية التسيير المالي للمؤسسة. (القادر، 2007، صفحة 25)
- **أهداف مرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:**
  - تحسين قدرات إنتاج المؤسسة.
  - استغلال الامتيازات المتوفرة.
  - خفض التكلفة الإنتاجية.
  - الرفع من الجهود البحث والتطوير.

4- أنواع التصدير

- **التصدير المباشر:** في هذا النوع من التصدير يقوم المنتج بالتصدير بنفسه إلى الأسواق

الأجنبية دون الاستعانة بخدمات الوسطاء ويتم التصدير وفق 4 طرق:

طرق التصدير المباشر:

-التصدير المباشر بدون دعم من الخارج.

-البيع عن طريق روع الشركة في الخارج.

-الممثل التجاري وهو شخص من الدولة ما أو شركة ما ملحة بدولة أجنبية.

-الوكيل التجاري وهو مندوب لشركة ما بغية التفاوض على بعض الأعمال تحت اسم هذا المشروع (ريان، 2015، صفحة 54)

- **التصدير الغير مباشر:** طريقة شائعة الاستخدام إذ لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير للأسواق الخارجية وإنما توكل المهم إلى جهات خارجية سواء كانوا من نفس البلد أو خارج البلد ويطبق هذا النوع من التصدير على الشركات حديثة العهد بالتصدير إلىالأسواق الخارجية ذك لأنها تتضمن أول مخاطرة وهذا النوع لا يكلف الشركة أي تكوين لأيادي عاملة في الخارج فالوسيط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة.

طرق التصدير غير المباشر:

_**شركات التجارة الخارجية** : في الواقع ليس لدى هذه الشركات كافة التوجهات و الإمكانيات لامتلاك جملة الكفاءات اللازمة للتصدير إذ لا بد لها من امتلاك شركات لبيع منتجاتها في الخارج (ريان، 2015)

التصدير المشترك (المنظم) :هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين معا انه أسلوب فريد في تنظيم النشاط التصديري حيث تقوم الشركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين أنشطتها التصديرية ويكمن هذا الأسلوب بإشكال مثل (ابراهيم، 2009، صفحة 89)

_**الاتحاد التصديري**: يقوم على فكرة مفادها أن التعاون بين عدة شركات راغبة بالتصدير سيكون اقتصاديا واكر وبشكل أفضل مع الاحتفاظ بالاستقلال المالي والقانوني للشركة بحيث نجد أن وظيفة التصدير التي كانت تقم بها الشركة العضو أبقا مجمعة ومركزة في تنظيم خاص.

إن تعاون الأعضاء يساعد على وضع أشخاص متخصصين وبالتالي سيكون البيع بسعر أفضل وفي أسواق أوسع ويكون هذا الاتحاد مفيدا أو يشكل إحدى وسائل لشركات بتصدير السلع، خاصة الشركات الصغيرة التي ليست لها القدرة على التصدير بمفردها.ويقوم هذا الاتحاد مهما كان شكله بوظائف جزئية عامة تتعلق بالنشاط التصديري مثل:

-القيام بوضع سياسة تسويقية أكثر فعالية تتعلق بدراسة السوق والترويج وتطوير المنتجات.....الخ.

-إعفاء الأعضاء من العوائق الفنية والإدارية المتعلقة بالتصدير.(سعيدي، 2006،

صفحة 14)

-**التصدير المحمول:**هو أسلوب بيع يتم فيه قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية بوضع هذه الشبكة في عمولة محددة،بخدمة شركة صغيرة حديثة التصدير وذات إمكانيات ضعيفة لا يمكنها القيام بعملية التصدير بمفردها.

5 /**محددات التصدير:** هناك العديد من العوامل التي يمكنها أن تدفع بالصادرات أو تقف عائقا في تطور حجمها ومن بين هذه المحددات نتناول ما يلي:

- **المحددات الداخلية:** تضم العوامل التالية:

- **طبيعة الهيكل الاقتصادي:** يعتبر من أهم المحددات لحجم الصادرات، ويظهر ذلك إذا ما قارنا صادرات الدول النامية بمثيلتها في الدول المتقدمة حيث استغلال الدول النامية في مواردها لتموين صناعتها وجعلها أسواقا لتصريف منتجاتها خاصة الصناعية منها دون إعطاء دعم لهذه الدول النامية لتطوير القطاع الصناعي بها بل عملت هذه الدول الاستعمارية على جعل اقتصاديات مستعمراتها ذات تبعية دائمة لها.

حيث تختص الدول النامية في الإنتاج الأولي من زراعة إنتاج منجمي...الخ والذي ساهم في بعث الفقر والتأخر في الفن الإنتاجي وكذا انتشار ظاهرة البطالة (غفر، 1999، صفحة 106) . وقد انحصرت الصادرات بصورة أساسية في المنتجات الأولية وبالتالي بروز ازدواجية اقتصادية حيث أن هناك قطاع منتج للتصدير متطور وقطاع تقليدي لعدم قدرة قطاع التصدير على خدمة بقية الأنشطة الاقتصادية وكل ما سبق انعكس مباشرة على هيكل الصادرات في الدول النامية.

- **دوال النتاج في الدول النامية:** نظرا للاعتماد الدولي في الدول النامية على العوامل الطبيعية في النتاج خاصة في النتاج الزراعي، جعل من دول النتاج الزراعي غير ثابتة والتي تظهر في عدم المرونة النسبية لدالة العرض لإنتاج الزراعي بالإضافة إلى تميز الإنتاج الزراعي في الدول النامية بالانخفاض وارتفاع تكاليفه وارتفاع أسعار المنتجات مما يجعلها غير قادرة على المنافسة الدولية،مما يشكل عائقا على نمو الصادرات حيث انخفاض الإنتاج ومنه قلة العرض الناتج عن عدم كفاية الأساليب الفنية المستخدمة وكذا عدم توفر رأس المال لتطوير الجهاز الإنتاجي هذا ما جعل من التصدير قطاع غير قادر على النمو والتطور.

- **الانفجار السكاني:**إن النمو في الصادرات يتأثر بشكل سلبي بالنمو السكاني الكبير وهو أمر تتميز به معظم الدول النامية.حيث أن ظاهرة الانفجار السكاني

تؤدي إلى الامتصاص المتزايد للموارد الاقتصادية وتوجيهها إلى إشباع الحاجات المتزايدة للسكان مما يحول تحقيق الفائض الموجه للتصدير وبالتالي التأثير في نمو معدل الصادرات.

- **اتجاه الاستثمار:** إن توجيه الاستثمار يعتبر من لمحددات الأساسية لحجم وهيكل الصادرات الخاصة في الدول النامية ،لهذا استوجب وضع بدائل لتنمية الصادرات عند توزيع الاستثمارات على مختلف الأنشطة الاقتصادية بالنظر إلى ما تعانيه هذه الدول من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها .بالإضافة إلى إعطاء تقلبات أسعار الصادرات المواد الأولية حجمها من الاهتمام في المدى القصير،وهذا كله اعتبار أن التصدير هو المصدر الوحيد لتمويل المشروعات الاستثمارية بالعملة الصعبة.
- **السياسة التجارية:** إن الدفع بصادرات الدول النامية يستدعي تطوير الإنتاج وتحسين جودته لمواجهة المنافسة الدولية،وهذا يتحقق إلا في ظل سياسة تنموية متكاملة ومتناسقة ومبنية وفق إستراتيجية مستغلة لكل الموارد المتاحة بأفضل الطرق.

وفي هذا الإطار يمكن للسياسة التجارية المساهمة في تحسين معدلات التبادل ،بتطبيق أساليب تجارية تعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني،لكن بالتجاوب مع السياسات التجارية للدول المتقدمة لكي لا تضع هذه الأخيرة عوائق أمام صادرات الدول النامية.

- **المحددات الخارجية:** تتلخص فيما يلي:

- أثر الطلب العالمي على صادرات الدول النامية: من خلال الدراسة للطلب العالمي على الصادرات من الدول النامية يتبين أن هناك تباطؤ في زيادة هذا الطلب مما أثر سلبا على صادرات المواد الأولية. وهذا ما يفسر بما يشهده العالم من بروز البدائل الصناعية المرتبطة بالسياسة الإنتاجية في الدول المتقدمة وزيادة العراقيل التي تضعها هذه الأخيرة أمام ما تستورده من الدول النامية وبالخصوص مع ظهور موجة التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية.

- أثر اتجاه شروط التبادل الدولي على الدول النامية: إن معدل التبادل بالنسبة للمواد المصدرة من طرف الدول النامية قد عرف تراجع ملحوظ نتيجة عوامل مرتبطة بالعرض والطلب بفعل ما يلعبه التقدم التكنولوجي خاصة.

المطلب الثاني: متطلبات و الظروف المحيطة بنشاط التصدير:

يتضمن هذا المطلب جزأين و هما كالتالي:

1/ متطلبات التصدير:من جملة هذه المتطلبات نجد مجموعة من الخدمات التي تحتاجها عملية التصدير للقيام بوظائفها، منها (بن يوسف، 2012، صفحة 29)

1-1-التمويل:تحتاج المؤسسة قبل الخوض في تجربة التصدير إلى إمكانيات مالية خاصة بها وفي بعض الأحيان يتعدى ذلك الإمكانيات الذاتية وتلجأ إلى العالم الخارجي للقيام بالعملية من خلال مجموع المبالغ المالية التي تمنحها البنوك الوطنية والخارجية أو الهيئات المالية الأخرى في شكل قروض.

1-2-التأمين: إن عملية التصدير تكون عرضة إلى مجموعة من المخاطر وهذا الأمر يستوجب على المصدر الاحتياط لها وذلك عن طريق تحويل مجموع هذه المخاطر إلى مؤسسات مختصة تعرف بمؤسسات التأمين.

1-3- النقل: تلعب وسائل النقل دورا أساسيا في مجال التصدير من حيث أنها تسهل هذا النشاط بنقل السلع من دولة إلى أخرى، وهناك العديد من طرق النقل البري منه الجوي والبحري والنقل بسكك الحديدية دون إهمال دور عامل الزمن ففي بعض الأحيان نجد أن المستورد يهتم باستلام السلع في أقرب الآجال الممكنة،لأجل ذلك يستوجب على المؤسسات النقل الاحتياط لعامل الزمن أكثر من غيره من العوامل.

1-4-الجباية:يلعب النظام الجبائي دورا مهما في النشاط كونه يمثل أداة الدولة التي تستعمل لإنعاش نشاط التصدير بتخفيض نسب الضرائب المفروضة على عملية التصدير أو بالعكس لإحجامه بالرفع من هذه النسب،وهذا تبعا للسياسة التجارية المتبعة.

1-5- الجمركة: تخضع عملية التصدير لعملية الرقابة والمتابعة والتنظيم من قبل الإدارة الجمركية،بتطبيق الإجراءات اللازمة لكل عملية وفقا لأنظمة التصدير المعمول بها. حيث نجد أن الخدمات الجمركية أحد الركائز الأساسية لقيام نشاط التصدير.

1-6-العبور:إن انتقال السلع من المصدر إلى المستورد يمر بطريقتين هما:

***الطريقة الأولى:** وهي الطريقة المباشرة يعني ذلك أن المؤسسة هي التي تتولى وتقوم بعملية التصدير دون أي طرف أخر.

***الطريقة الثانية:**أي الطريقة الغير مباشرة،وتستعمل في أغلب الأحيان وتكون فيها عملية التصدير عن طريق مؤسسة العبور للتصدير والاستيراد فهي مؤسسة مختصة وموكلة لهذه المهام حيث تقوم بالإجراءات اللازمة مع الأطراف المعنية بالعملية.

2 / -الظروف المحيطة بنشاط التصدير: إن التصدير ينمو في محيط داخلي وخارجي يتأثر ويؤثر فيه،وترتبط العوامل المؤثرة عليه بظروف اقتصادية خارجة عن نطاق المؤسسة المصدرة وبظروف مرتبطة بها من حيث تنظيمها ونوعيتها وقدراتها على المنافسة ....,وتكون أيضا مرتبطة بطبيعة العلاقات مع الدول المتعامل معها والتي بإمكانها أن تؤثر إما سلبا أو إيجابا على حجم المعاملات التجارية. ويمكن تلخيص هذه الظروف كما يلي: (بن يوسف، 2012، الصفحات 31-32)

2-1-الظروف الاقتصادية: إن الظروف الاقتصادية منها الداخلية والخارجية, لها تأثير كبير على

المعاملات التجارية بين الدول أطراف التبادل،وينظر إليها من عدة زوايا،منها:

- ✓ **التفاوت من حيث التنمية بين الدول:** إن الفوارق في مستويات التنمية والرغبة في تطوير الصناعات الإستراتيجية والمنشات القاعدية تعتبر أساس الترتيبات التنظيمية كالقوانين الحمائية، الانفتاح وإجراءات اقتصادية معينة من شأنها إما تعطيل أو ترقية هذه المعاملات .
- ✓ **الظروف الاقتصادية الداخلية:** ترتبط إما بحالة الركود أو النمو الاقتصادي للدولة المعنية.ففي حالة النمو، تدعم نشاط التصدير بينما تحجمه في حالة الركود. إن المصدر أو المتعامل معها من حيث المبدأ مدعو إلى تحليل هذه الحالات وغيرها من الحالات كالتضخم ، الوضعية المالية للدولة وقدرتها على التحويل بالقدر الكافي للعملة الصعبة لتغطية أثمان المعاملات التجارية.
- ✓ **الظروف الاقتصادية الدولية:** ينظر إلى هذا الجانب من حيث وضعية العملات الأجنبية على الصعيد الدولي وخاصة لكون سوق العملة متقلب مما يؤثر على يؤثر على حجم المعاملات التجارية.ويندرج ضمن هذه الظروف ما يلي:
- ✓ **الظروف الداخلية للمؤسسات القائمة بالتصدير:** إن ما يحدث خارج نطاق المؤسسة هام جدا لكن الاهتمام بالمؤسسة بحد ذاتها أمر ضروري من حيث معرفة ظروفها المحددة لحجم ونوع التصدير وذلك من خلال ما يلي:

- من حيث المنتج أو الخدمة المقدمة ، وذلك بالتطرق إلى: نوعية المنتج أو الخدمة المرتبطة به كخدمات ما بعد البيع....ثمن المنتج أو الخدمة.
- من حيث الأجهزة المكلفة بالتصدير وهي تتعلق ب:المصالح المكلفة بالتصدير الموجودة داخل المؤسسة علاقة المصالح والأجهزة بمصالح وأجهزة الفروع الموجودة بالخارج وكذا تسيير الموارد البشرية المكلفة بالتصدير كالتوظيف، التأهيل...الخ.
- من حيث القنوات المعتمدة في التوزيع وهي مرتبطة ب:تنظيم التوزيع، المنهجي ة المعتمدة للدخول إلى الأسواق الأجنبية كالخيارات الإستراتيجية للبيع واختيار قنوات التوزيع....الخ.
- من حيث سياسة الاتصال والتي لها علاقة ب: المحيط العالمي المتجه نحو نظام إعلامي واندماج اقتصادي ومدى استعمال المؤسسة المصدرة لوسائل الإعلام والاتصال في هذا الميدان كالإشهار، المعارض الدولية، شبكات الاتصال الدولية.

2-2-الظروف السياسية: إن التصدير كغيره من المعاملات الاقتصادية الدولية الخاضعة لنوعية الأوضاع السياسية القائمة في دولة الاستيراد،وهكذا يؤثر الجانب السياسي في لمناطق الجغرافية الساخنة أي الدول غير المستقرة سياسيا مناطق النزاع، من ناحيتين:

- **من الناحية الداخلية:** إذا كانت الوضعية الداخلية غير مستقرة فإنها تضاعف من حجم المخاطر الواقعة في المعاملة التجارية وتحتم على المصدر الإحجام عن التعامل مع مثل هذه الدول الواقعة في منطقة غير مستقرة أو في بعض الأحيان طلب ضمانات أكثر.
- **من ناحية العلاقات بين الدول:** ذلك أنه كلما كانت العلاقة السياسية بين أطراف التعامل جيدة، كان التعامل التجاري ومنه التصدير قائم والعكس في حالة تدهور هذه العلاقة.

2-3-الجوانب القانونية: إن الاختلاف في الأنظمة السياسية والاقتصادية بين الدول أدى إلى تباين الأنظمة القانونية مما يستوجب على رجال الأعمال الإطلاع على مختلف القوانين السائدة عبر مختلف الدول.
ولتسهيل التعامل تسعى المنظمات الدولية المهتمة كالمنظمة العالمية للتجارة ومؤتمر الأمم المتحدة للاقتصاد والتجارة والغرفة التجارية الدولية إلى توطيد العلاقة والقوانين المتعلقة بمختلف أنواع المعاملات التجارية.
2-4-الجانب الثقافي: ويتعلق هذا الجانب خاصة بالغة والعادات والدين و الذهنيات في الدول الثالث يتم التعامل معها،وذلك للاستفادة من هذه الجوانب بتحديد خصائص ومكونات نشاط التصدير المناسب لها.
3/ مؤشرات الصادرات:سنتناول أهم مؤشرات الصادرات باعتبار أن القدرة التصديرية هي من أهم لعوامل المحددة لقدرة الدولة على الاستيراد من جهة ومن جهة أخرى فإنها تعكس بصورة مباشرة طبيعة البنية الاقتصادية.فيما يلي نذكر أهم هذه المؤشرات: (ابراهيم، اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها علة النمو-دراسة حالة الجزائر-، 2009، الصفحات 93-94)
1-3 - نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة: وذلك باعتبار أنه كلما خصصت الدولة قدر أكبر من إنتاجها للتصدير ،كان ذلك دليل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي في مداخليها وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل.غير أنه يجب الاحتياط من التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي،فقد ترتفع هذه الأخيرة عند رغبة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد السلع الاستثمارية والتقنية لإقامة قاعدة إنتاجية ممهدة لاستقلالها على المدى الطويل .فالعبرة منا تكمن في نمط حصيلة الصادرات وثمة عامل أخر يجب الاحتياط لهوهو نوعية الصادرات إذ ما كانت سلع أولية أو صناعية.
2-3 - نسبة تغطية الصادرات للواردات: وذلك باعتبار أن العبرة ليست بارتفاع الصادرات وحدها أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها وإنما يجب أن يضاف إليهما معا عامل أخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات والواردات أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة ما تحتاجه الدولة من واردات حتى لا تضطر إلى الاستدانة والوقوع في أزمة الدين الخارجي والتبعية.وربما يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية أي جملة الواردات بعد استبعاد الواردات من السلع الاستثمارية الرأسمالية.
تتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى قدرة المنتجات القابلة للتصدير وكذا على مدى فعالية سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير.
3- 3 - درجة التركيز السلعي للصادرات: نقصد بها غلبة الوزن النسبي للسلعة أو مجموعة من السلع المصدرة على جملة الصادرات،فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع المصدرة إلى جملة صادرات الدولة،ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مؤمنة،تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة وتزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة وتزداد احتمالات التبعية للخارج.
الأهم أنه عند النظر إلى درجة التركيز السلعي للصادرات هو التمييز بين السلع الأولية والسلع الصناعية ، فالخطر يكون كبير في حالة السلع الأولية بينما لا يدعو ارتفاع التركيز للسلع الصناعية للحذر.
يعتمد في تحليل هذا المؤشر على مجموعة أخرى من المؤشرات التي أعدتها "الانكتاد" ومن بينها مؤشر تنوع الصادرات الذي يقيس مدى انحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكل الصادرات العالمية وقيمته تكون محصورة بين الصفر والواحد الصحيح،كما يساهم في التمييز بين الدول التي لها هيكل صادرات أكثر تنوعا.

3-4 -النسبة المخصصة للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعة السلعية الرئيسية:

بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج للاستخدام المحلي سواء لأغراض استهلاك نهائي أو لأغراض التصنيع.

يعتبر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الاستهلاك.فالأصل أن تعزل الصادرات عن الطلب المحلي،وإنما تكون امتداد طبيعي له .

المطلب الثالث: نظريات التصدير

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الماضية أفكارا تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق لنمو الاقتصادي،إذا رأت في نشاط التصدير أهمية بالغة واعتباره ركنا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة،فلا بد هنا من إعطاء لمحة موجزة عن أهم الأفكار قديما وحديثا ونظرتها إلى الصادرات.

1-مفهوم الصادرات عند الماركنتليون(التجاريين): (وصاف، الصفحات 6-7)

يعد لفكر الماركنتيني الذي ساد القرنين السادس عشر والسابع عشر أول من اهتم بقطاع التصدير تاريخيا حيث اعتبر كقطاع ريادي محفز للاقتصاد ،من أهم رواد هذا الفكر: **COLBERT-DAVENANT-MUN-PETTY**،فقد كان التجاريون يرون في تكوين فائض مستمر من الصادرات المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع بها الدولة توفير احتياجاتها من الخارج،لذلك شجعت السياسة التي اتبعتها هؤلاء في تطبيق نظام إعادة التصدير من أجل إنعاش حركة الصادرات،كما اخذوا العمل بنظام المستودعات المناطق الحرة، الإعفاءات الضريبية والإعانات لتشجيع الصناعات التصديرية.

2-مفهوم الصادرات عند الكلاسيك:

انتقد الكلاسيك التجاريون في سعيهم لفرض قيود على التجارة الخارجية من خلال الحد من الواردات والتوسع في الصادرات بشكل يتنافى والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد ،فلقد نادى الاقتصاديون الكلاسيك بالحرية الاقتصادية التامة في مجال التجارة الخارجية،التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي. وبذلك فهم يرون وجوب عدم تدخل الدولة التجارة الخارجية،وأبرز مفكري هذه المدرسة نجد أدم سميت الذي جاء بفكرة التقسيم الدولي للعمل ،فهو ينظر إلى التجارة الخارجية على أنها الأداة التي بموجبها يتم توزيع الفائض من الإنتاج ،وأضاف الاقتصادي دافيد ريكاردو إلى أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع على أساس المنفعة النسبية أعطى الكلاسيكيون اهتماما كبيرا للصادرات في كتاباتهم،بحيث بينوا الدور الذي تلعبه في توسيع القاعدة الإنتاجية،كذا الفائدة التي تنشأ عنها من خلال تمكين الصناعات التصديرية من الإنتاج لسوق أوسع وبالتالي الاستفادة من وفرات الحجم وتزايد الغلة،إضافة إلى دور الصادرات في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية ودورها في تراكم المال من خلال التشجيع على التوسع في نشاط الصناعي عموما.

3-مفهوم الصادرات عند كينز:

بعد أزمة الكساد التي عرفها العالم في سنة 1929 نشرت النظرية العامة ل جون مايناردكينز التي أصبحت الأمر الشاغل للإقتصاديين والسياسة وصناع القرار في الدول الغربية كيفية خلق الطلب الفعال الذي يحدد مستوى النشاط الاقتصادي،فدالة الطلب الكلي عند كينز تشمل على المتغيرات التالية: (وصاف، صفحة 8)

Y=C+I+G(X-M)

يلاحظ أن دالة الطلب الكلي لكينز على أنها تحتوي على صافي التصدير كمتغير أساسي في المعادلة إلى جانب المتغيرات الأخرى كالاستهلاك العائلي **C**،الإستثمار **I**،الإنفاق الحكومي **G**،كما أبرز كينز من خلال إسهامه الدور الذي يلعبه المضاعف،حيث يعمل على زيادة الدخل بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في قيمة الصادرات.

4-مفهوم الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث:

إختلفت أوجه نظر المفكرين الاقتصاديين المعاصرين حول دور الصادرات حيث يرى MARXاستحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية،وما تقوم به من استغلال ونهب لثروات الشعوب الفقيرة وما تستخدمه لذلك من وسائل القهر فضلا عن المنافسة الحادة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية على مناطق النفوذ والأسواق. أما MYRDALفإنه يرى أن تجارة الدول النامية مع الدول المتقدمة تعود عوائدها لصالح الدول المتقدمة ،لكونها تملك صناعة قوية وتكنولوجية حديثة ومتطورة لا تتوفر عليها لدول النامية،فالتجارة حسب هذه الظروف تؤدي إلى تعميق الفجوة بين المجموعتين ،بالإضافة إلى أن صادرات الدول النامية تعتمد في بعض الأحيان على المواد الأولية الخام،تتميز بعدم المرونة. ويرى NURKSEبأن التجارة الخارجية تعتبر أداة للنمو الاقتصادي ووسيلة لتوزيع الموارد بشكل كفؤ (خالد محمد، 2005، صفحة 38) استدل في نظريته بالدور الذي تلعبه التجارة الدولية في كندا ،أستراليا،جنوب إفريقيا،الأرجنتين كما إستبعد إمكانية تحقيق الدول النامية للنمو الاقتصادي بالنظر إلى ما تتلقاه صادراتها من حواجز عديدة في أسواق الدول المتقدمة،فهو يرى بأن الانسياق وراء تمتع بعض القطاعات التصديرية بميزة نسبية كمبرر لتوجيه الموارد الاقتصادية الإضافية،قد تودي إلى هبوط بالدخل الكلي الحقيقي للبلد إضافة إلى تدهور معدلات التبادل في غير صالحه،بالنظر إلى ما تواجه صادرات الدول النامية حاليا من عقبات في الأسواق الدولية،انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية مقارنة مع الدول المتقدمة ،وهو الاحتمال الذي أطلق عليه الاقتصاديين مصطلح "النمو المؤدي إلى الافتقار".

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

تمهيد

يمثل النمو الاقتصادي مند القدم هدفا و هاجسا تسعى جميع الشعوب و الأمم بمختلف ثقافاتها للعمل على تحقيقه و البحث عن الوسائل والعوامل التي شانها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل وبالتالي يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، وخاصة البلدان المتخلفة اقتصاديا بحكم انه يبرر حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى لاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد وكدا يعبر عن مدى تحسن رفاهية المجتمع ومنه جاء النمو الاقتصادي يصدد اهتمام العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي حيث كان الاقتصاديون الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهدا الموضوع تم جاء بعدهم النيوكلاسيك وصولا إلى الكينزيين.

إن اهتمام هؤلاء الاقتصاديين في دراستهم المتعلقة بالنمو ومدى فاعلية العوامل المكونة له بهدف دراسة الاستقرار ومدى البعيد إذ يتطلب دلك مستويات معينة لمعدلات النمو الاقتصادي التي من شانها تمكين اقتصاد أي دولة من الانتعاش. وتبعا لذلك سنقوم بدراسة هدا المبحث من خلال تقسيمه إلى :

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: أنواع و أهمية النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي

المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي

المطلب الخامس: نظريات النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

1-تعريف النمو الاقتصادي

نظرا للأهمية الكبيرة التي يتميز بها النمو الاقتصادي فقد تعددت تعاريفه و ذلك حسب تنوع اختلاف أراء المفكرين وعلى هدا الأساس ذكرها الأتي:

"يعرف النمو الاقتصادي بأنه : حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ."

كما يعرف بأنه : "عبارة عن معدل زيادة النتاج أو الدخل الحقيقي في الدولة ما خلال فترة زمنية معينة ويعكس النمو الاقتصادي للتغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هده الطاقة فكما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حالة انخفاضها ."

ويمكن تعريفه : " بالزيادة المستثمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في المحيط اقتصادي معين وأيضا هو الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي."

عرف الدكتور عمر صخري في كتابه التحليل الاقتصادي النمو الاقتصادي بأنه: " يحقق عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع و الخدمات وكلما كان معدل نمو الاقتصادي الوطن أكثر من معدل نمو السكان كان افصل الآن يكون ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الإفراد."

يعرف صلاح نامق النمو الاقتصادي على انه: " عملية اقتصادية أخد الاعتبار الزيادة التي تطرأ على القومي الحقيقي و التغيرات الخاصة التي تصاحب هده الزيادة في الرفاهية الاقتصادية أو الاجتماعية."

عرف كندلير جربان النمو الاقتصادي : "يعني إنتاج أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغيير التوليفات التي تؤدي إلى الزيادة الإنتاجية."

عرف كولرتنس أن النمو الاقتصادي: " يمثل الزيادة في الفترة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها وتكون هده الزيادة االمتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات التي يحتاج الأمر إليها."

تعريف شامل للنمو لاقتصادي:

" يعرف النمو الاقتصادي على انه عملية هادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى توليد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم ولفترة طويلة."

2-**تعريف التنمية الاقتصادية:**

" إن أهمية التنمية الاقتصادية كانت من بين اهتمامات المفكرين الاقتصاديين إذ أصبحت هدف تسعى إلى بلوغ كل دولة لتقسيم الأداء الاقتصادي ومن هنا تطرق إلى بعض التعاريف الخاصة بها" .

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها : " الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي دو إنتاجية منخفضة بالنسبة للغد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة إنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجدة في الدولة استخدامها امثل عن طريق إحداث تغيرات جذرية في لبنية الاقتصادية و الاجتماعية وتوزيع عناصر الإنتاج بين

القطاعات."

كما تعرف على إنها :"الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني في الفترة معينة مع ضرورة توفر التغييرات تكنولوجية وفنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة والتي ينتظر إنشاؤها."

تعرف أيضا على أنها:" الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الحقيقي الصافي وما يتبعها من تغيرات هيكلية في الإنتاج والتوزيع العادل للثروة الوطنية وزيادة الإشباع المستثمر لحاجات السكان الاجتماعية و الاقتصادية".

"النمو لا يهمه مصدر الدخل القومي أما التنمية تهتم بمصدر الدخل القومي وتنويعه."

يعتبر التقدم الاقتصادي مظهر من مظاهر النمو لاقتصادي واستمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد..

المطلب الثاني: أنواع وأهمية النمو الاقتصادي

1-أنواع النمو الاقتصادي

تعتبر ظاهرة النمو الاقتصادي مستمرة وليست مؤقتة وهي تمتاز بثلاث أنواع وهي كالتالي:

- **النمو الطبيعي:** يحدث هدا النمو بفضل القوى الاقتصادية الذاتية المتاحة للدولة دون وضع حدة اقتصادية وطنية وبالتالي فالنمو الطبيعي عبارة عن دلك النمو الذي يحدث في الصورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية كما بتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من مجتمع الرأسمالية.
- **النمو العابر** : هو النمو الذي لا يملك صفة استمرارية و الثبات وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية ما تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثه وتقع أكثرية الدول النامية تحث هدا النمط من النمو حيث ينشا كنتيجة لتوفر مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.
- **النمو المخطط:** هو عبارة عن دلك النمو يكون نتيجه عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هدا النمط ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين.وواقعية الخطط المرسومة كما ترتبط بفعالية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط قي كافة مستوياته.

2 - **أهمية النمو الاقتصادي:** نعني بأهمية النمو الاقتصادي ما يحققه النمو الفرد والمجتمع من المزايا و محاسن.

- **بالنسبة للفرد:** إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكدا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة وبالتالي فان النمو يرفع من القدرة الشرائية للإفراد ويساعد على القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الإفراد وتحسين الصحة العامة كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للإفراد ويفتح لهم أفاق التحضير والرفاهية.
- **بالنسبة للدولة :** إن الدولة هي الحامية العامة للعامة للإفراد والساهرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهيكلها وبما إن النمو الاقتصادي يؤدي إلى عائدات الدولة فانه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج كما إن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الإفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم كما إن بحثها في

مصادر النمو تجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية كمواصلة هدا النمو وبناء على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

-النمو الاقتصادي هو المحرك يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان في مستويات المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والاقتصاد المتنامي وهو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية و المستقبلية على المستوى المحلي والعالمي.

- النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة لأجور الحقيقية أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات و القضاء على الفقر و التلوث البيئي دو التناقص في مستوى الاستهلاك و الاستثمار والإنتاج .

وتكمن أهميته أيضا كونه قاعدة غير مبالغ فيها لتحسين درجة الرفاهية الاقتصادية و هدا ما تؤكده الدراسات التجريبية في هدا الميدان حتى انه في دولة صغيرة يوجد اختلاف في معدلات النمو بالنسبة للدخل الفردي واستمرار هده الوضعية يؤدي في المدى الطويل إلى فوارق نسبية كبيرة في مستويات المعيشة بين الدول.

المطلب الثالث: عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي

1 - عناصر النمو الاقتصادي:

يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي والتي توضع في شكل مجتمعات تتمثل أساسا في العمل رأسمال التقدم التكنولوجي ويتم تركيبها في مستويات ونسب عقلانية تضمن مستويات من الإنتاج وهي:

- **العمل:** هو عبارة عن مجموع القدرات الجسدية و الفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجاته حيث يعتبر من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة معدل نمو الإنتاج القومي ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان الناشطين في البلد وكدا ساعات العمل التي يبدلها العامل كما تمثل الزيادة في عدد السكان عاملا رئيسيا في ارتفاع حجم العمالة في الدولة ويجب التركيز على نوعية العمل حيث يعتبر التحسين المستمر في نوعية عنصر العمل من عناصر المهمة في زيادة إنتاجيته ويتم تحسين العمل عن طريق التدريب إثناء العمل و التعلم.
- **رأس المال :** يعرف رأس المال على انه مجموعة السلع و الخدمات التي توجد في لحظة معينة في اقتصاد معين كما يمثل رأسمال مجموع الاستثمارات والبني التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة ويتم تمويل رأس المال من الادخار الذي يذهب للاستثمار وبدون أن تكون هناك فجوة بين الاثنين إذ إن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن غير الممكن بقاء الأموال المدخرة بدون استخدامها الإغراض الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج و الدخل وما يزيد في القدرة على تكوين الرأسمالي في الاقتصاد كما يمكن رأسمال عن طريق الاقتراض الداخلي و الخارجي و المساعدات الخارجية و هو يساهم بدرجة كبيرة في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع العملية الإنتاجية وينقسم رأس المال إلى فسميين أساسيين.

- **رأس المال المادي:** كالمصانع الجديدة و الآلات و المعدات و الأدوات.
- **رأس المال البشري:** فمن أشكاله استثمار العنصر البشري في التعليم و التدريب في العمل و كذلك الاستثمار في الصحة.

- **التقدم التكنولوجي :** هو التنظيم الجديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة و التي توظف بطريقة أكثر كفاءة آي إنتاج كمية اكبر كم من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج المتاحة أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات اقل من العناصر الإنتاج أو طريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى انبثقت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فان دلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي بالرغم من أمه منا الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة فان الاتفاق الكلي على البحث و التطوير يمثل مؤشرا واسع القبول .

2 - **مقاييس النمو الاقتصادي:**

إن قياس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني والدي يعبر عن النمو الاقتصادي يكون من خلاله دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني الذي يعبر عن دلك النشاط ومن أهمها :

- **المعدات النقدية للنمو :**

يتم قياس النمو من خلال تحويل المنتجات العينية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ويعتبر دلك من أفضل الأساليب للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات و الأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير و التضخم و نسب التحويل فيما بين العملات و الأساليب المحاسبية التي تأخذ بهت الدول مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة ويتم قياس قيم معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية و الثابتة و الدولية.

- **معدلات النمو بالأسعار الجارية** : عادت ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات سنويا ودلك باستخدام العملات المحلية ويكون دلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة ويتم استخدام معدل النمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني ومع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي وهدا استلزم تعديل البيانات استناد إلى الأرقام القياسية للأسعار ويتم تقديرها بأسعار ثابتة بعد إزالة اثر التضخم ويكون دلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة يا استخدام عملة واحدة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من دلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة التضخم.

- **المعدلات العينية للنمو:**

يعتبر معدل النمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس معدل النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني وكان هدا نتيجة الزيادة الهائلة في معدلات

زيادة السكان في بلدان النامية والتي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام مقاييس أخرى والتي تعبر عن النمو الاقتصادي.

3-مقارنة القوة الشرائية:

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقاييس تعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والدي يعني حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى وكانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقاييس الناتج الوطني حيث إن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته.

المطلب الرابع: محددات النمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دورا هاما في تحديد النمو الاقتصادي فقد يرجع النمو إلى زيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج و قد يرجع لزيادة الصادرات و التطور المالي ومنهم من يرجعه إلى الدور الايجابي للاتفاق الحكومي و البعض الأخر إلى استثمار العام و الخاص ودور القطاع الصناعي في تحفيز النمو الاقتصادي.

ويمكن إيجاز محددات النمو الاقتصادي فيما يلي:

- **كمية ونوعية رأس مال البشري :**

كلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي اكبر ن معدل الزيادة ة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الوطني الحقيقي اكبر وبالتالي زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي حيث إن الزيادة عدد سكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة كما تستخدم إنتاجية العامل عادة كمؤشرة لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو القياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع و خدمات إي إنتاجية العمل تؤثر على معدل النمو لاقتصادي ادن فنمو السكان يعتبر المصدر الرئيسي للعنصر البشري كما يمثل مصدرا رئيسيا للطلب في المجتمع فالإنسان يعد الركيزة الأساسية للمجتمع و هو في الوقت ذاته الهدف الأساسي الذي يسعى عملية النمو لتوفير حياة كريمة.

- **كمية و نوعية الموارد الطبيعية:**

إن نمو اقتصاد معين في أي بلد وكدا إنتاجه يعتمد على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل خصوبة التربة المياه وفرة المعادن الخ فقلة الموارد الطبيعية في المجتمع تمثل احد المحددات الرئيسية لرفع معدل النمو الاقتصادي حيث من الممكن لأي مجتمع إن يكشف و يطور الموارد الطبيعية في المستقبل وتحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة كراس المال العمل نحو مجالات الأبحاث ودلك الاقتصاد من الوصول إلى مستوى اعلي من القدرات الإنتاجية في المستقبل.

- **تراكم رأس المال :**

إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار آي أن كلفة الاقتصادي الذي يضحي بيه الممعن ل ادخار لغرض تراكم رأس المال و العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها توقعات الإرباح السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار فالنمو الاقتصادي في رأس المال المادي يعني توفر الآلات الحديثة و المصانع ووسائل النقل وسهولة الاتصالات التي تزيد من عملية الاستثمار..

- **التخصص والإنتاج الواسع الكبير:**

لقد أكد ادم سميث إن تقسيما لعمل يحدد بحجم السوق وان التحسن في مهارة العامل القوى الإنتاجية يعزي إلى تقسيم العمل فادا كان حجم السوق صغيرا كما هو الحال في معظم الدول النامية فان تقسيم العمل سيكون اقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية وبعد إن يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي عندئذ يزيد التخصص في العمليات الإنتاجية الذي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف ودلك فان النمو الاقتصادي لبلد معين يتحدد جزئيا بمدى القدرات البلد على زيادة التخصص في موارد الاقتصادية.

- **معدل التقدم التكنولوجي:**

إن السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشية للسكان فالتقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات فانه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة فالتقدم التكنولوجي يعتبر أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي فهو يعمل على تطوير وتحسين رأس مال العيني ورأس المال البشري .

- **العوامل البيئية:**

إن توفر مجموعة من العوامل المشجعة السياسية والاجتماعية والتفافية و الاقتصادية و كذلك الاستقرار السياسي و القطاع المصرفي المتطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي.

وتجدر الملاحظة إن بعض تلك العوامل هي نوعية أكثر منها كمية فمن الصعوبة تحديد مدى تأثير تلك العوامل السابقة في تحديد النمو الاقتصادي لدا فمعظم الاقتصاديين يفضلون الاعتماد على ثلاث عوامل هي زيادة القوة العاملة والتقدم التكنولوجي.

المطلب الخامس: نظريات النمو الاقتصادي:

لقد لعب التخليل النمو الاقتصادي دورا هاما في الفكر الاقتصادي حيث إن الاهتمام بمشاكل الاقتصاد أدى إلى ظهور مجموعة متكاملة من النظريات الاقتصادية الوصفية و التحليلية المتعلقة بموضوع النمو الاقتصادي.

1-لمراحل النمو ل-Rostow:

إن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول و هدا الاعتقاد الاقتصادي الأمريكي walk.w.rostow في كتابه مراحل النمو الاقتصادي

الذي يرى وجود خمس مراحل اساسية (عبد العزيز، 1890، الصفحات 265-266).

***المجتمع التقليدي** :حيث التمسك بالتقاليد الاقتصادية و الاجتماعية المتوارثة يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الفرد وعدم قابليتها للزيادة.

***مرحلة تواجد الشروط الأساسية لإقلاع النشاط الاقتصادي في عملية النمو الاقتصادي:** وهي مرحلة العبور والتغلب على الأنظمة التقليدية التي كانت تحول بينه وبين النمو الاقتصادي وبدلك يمكن الاستفادة من التقدم العلمي و التكنولوجي.

. *مرحلة الإقلاع هي مرحلة التي يكون فيها المجتمع قد تخطى فيها جميع العقبات التقليدية .
و المقاومة الملحة للنمو الاقتصادي المستمر وبدلك يصبح النشاط الاقتصادي قادرا على توليد استثماراته الخاصة وبمعدلات مرتفعة كافية لجعل النمو الاقتصادي يدفع نفسه بنفسه.
***الاتجاه نحو النضج:** حيث النمو الاقتصادي المتواصل وحيث يجري تطوير صناعات جديدة ويقل الاعتماد على الواردات و يزيد الاتجاه نحو التصدير ليصبح لدى المجتمعات القدرة على استيعاب و تطبيق ثمار التقدم العلمي بكفاءة متزايدة.
***مرحلة استهلاك الواسع:** تتحول قطاعات رئيسية في الاقتصاد إلى إنتاج سلع استهلاكية بكميات كبيرة وعلى مستوى رفيع ومتطور، عندئذ يدخل الاقتصاد الوطني مرحلة الرقي و الازدهار و يتميز المجتمع بارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد.
إن تحليل مراحل النمو لم يلقى استجابة واسعة بين الاقتصاديين المعنيين بالتنمية الاقتصادية لأنه عندما يرغب في الربط بينه و بين المشاكل الخاصة بعمليات التنمية في المجتمعات النامية لا يساعد قي حل هده المشاكل.
إن النظرة الأولى على النظرية النمو هذه كونها مسالة لا تخرج عن إن تكون طريقا طويلا تسير فيه الدول لتصل وبشكل قاطع إلى مرحلة الاستهلاك الكبير تحقيقا لما يعرف عند .(rostow); وغيره من الاقتصاديين بدولة الرفاهية
بينما ليست حتمية مطلقة قي الوصول للمجتمعات الفقيرة إلى هدا المستوى (البرعي، 2004، الصفحات 68-70) (Walfar-state).

2-نموذج (Von neuman)

يعتبر أول من قام بدراسة مشكل النمو الاقتصادي في إطار نموذج خطي ذات معاملات تقنية ثابتة حيث كل فائض يستثمر في كل فترة و يتمثل نموذجه في كون أن المخطط يبحث على أحسن تخصيص للموارد في إطار نمو الاقتصادي امثل بحيث في هدا النمو تفسر مسارات عن طريق البرنامج الثنائي للكميات (المنتجة المستهلكة أو المستثمرة مرة ثانية).
من خصوصيات النموذج مايلي:
* nسلعة يمكن أن تكون مدخلات أو مخرجات.
*M التقنية الموجودة من اجل الحصول على أعلى نمو بحيث ان التقنيات ممثلة بمصفوفتين عموديتي ذات n عنصر من اجل كل تقنية
j فان مصفوفة المدخلات هي
aj ومصفوفة المخرجات هي
bj وهى على التوالي غير معدومة و أن إمكانيات التقنية للاقتصاد ممثلة بزوج (A-B)
*حدة استعمال التقنية j ممثلة من العنصر xj من الشعاع x ذات العنصر.m
وعليه يعتبر الاقتصاد منتج إذا كان AX≤BX أي كل ما هو منتجBX هو على الأقل يساوي ما هو مستهلك AXوحتى يكون هناك نمو يجب على الاقتصاد أن ينتج فائض ل (n) سلعة ونظرا لخطية تقنيات الإنتاج فان

النمو الاقتصاد gيلزم على المتراجحة السابقة ما بلي:

$$(1+g)AX \leq BX$$

استطاع (von Neuma,)ان يبين وجود (x* ,r*)و التي توافق قيمة النمو العظمى*r ل r ويوضع الفرضيات على المصفوفة A وb وقد قام بربط النظام السابق ببرنامج ثنائي المتمثل فبي إيجاد نظام للأسعار (p) و معدل الربح n(ا و الفائدة) اصغري بحيث الربح المرافق للإنتاج لكل سلعة هو سالب أو معدوم وهدا ما يستلزم أن كل حل للبرنامج الابتدائي (x*,r*) يرافقها حل للبرنامج الثنائي (p*,n*)بحيث معدل النمو الاصغري .*n

3- نموذج Harrod Domar

ROY .F. HaµARROD من الأوائل اللذين طوروا الفكر ألكنزي في مجال النمو الاقتصادي في الأربعينيات من القرن الماضي ومع دلك كان E.D Domr يعمل في نفس الاتجاه وصل تقريبا إلى نفس النتائج ا لتي توصل إليها Harrod ومع أن النماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل إلا أنها متشابهة من حيث الجوهر (فليح حسن، 2002، صفحة 146) كانت المشكلة المركزية لدى harrod هي البحث في دلك المعدل الذي يتعين أن النمو به الدخل القومي حتى يمكن المحافظة على توظيف الكامل و تجنب حدوث البطالة و الكساد (رمزي، 1997، صفحة 314) وكان الهدف الأساسي هو شرح العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة في الدول الرأسمالية المتقدمة لكن هدا النموذج ساعد كثيرا دول العالم الثالث كطريقة بسيطة لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومتطلبات الرأس المال.

تستطيع الآن أن تكون النموذج التالي البسيط للنمو الاقتصادي:

*الادخار (S) يكون نسبة (s) من الدخل القومي y وبالتالي فإننا نكون المعادلة البسيطة:

$$s \approx s,y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

*الاستثمار (I) يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال k.

ويمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال Δk على النحو الثالي

$$I \approx \Delta K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

الآن الرصيد الكلي لرأس المال له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو النتائج *Y* وفقا لمعامل رأس المال الناتج فان *K* تكون*K*

$$—\approx K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

*وأخيرا الآن الانجاز القومي الإجمالي (s)يجبان يساوي الاشتثمار القومي I ويمكننا كتابة هده العلاقة على النحو التالي:

$$I \approx S \quad \ldots\ldots\ldots 5$$

ومنه من خلال المعادلة 2و4 يمكن أن نعرف أن Y

$$i = \Delta k = k.\Delta y \quad \ldots 6$$

وبالتالي نستطيع كتابة العلاقة الادخار يساوي الاستثمار الموضحة في المعادلة 5 على النحو التالي :

$$S=sy=k\Delta y=\Delta k=I.....7$$

أو ببساطة تكون كالتالي

$$SY= k\Delta y.....8$$

وبقسمة جانبي المعادلة 8 على k فإننا نحصل على المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta y}{Y} = \frac{S}{Y} .....9$$

بحيث $\Delta y/y$ هو معدل التغيير أو معدل النمو الاقتصادي و منه المعادلة 9 هي ترجمة بسيطة لمعادلة harrod domar– المشهورة في نظرية النمو الاقتصادي و حيث أن معدل النمو y/y
(Δ) يكون محددا بالارتباط بين معدل الادخار القومي s معامل رأس المال الناتج k وبشكل أكثر تحديدا انه في غياب الحكومة فان معدل نمو الدخل القومي سوف يرتبط بعلاقة مباشرة أو موجبة مع معدل الادخار (كلما زادت
قدرة الاقتصاد على الادخار و الاستثمار كنسبة من الناتج زاد نمو الناتج و يرتبط كذلك بعلاقة عكسية أو سالبة مع معامل رأس المال الناتج (فارتفاع في k سوف يؤدي إلى الانخفاض في معدل نمو الناتج).
بالإضافة إلى دلك فان هدا النموذج يرتبط بين النمو الاقتصادي و الادخار و الذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي مع العلم أن العديد من الاقتصاديات الدول النامية لا تتوقف ادخارها (استثمارها)
على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضا و هدا يعني انه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هده الدول كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول كلما تمكنت من رفع الاستثمار ومن المعدل النمو أيضا (أحمد عادل و شهاب، 1998، صفحة 314) .

4-نموذج solow swan

يدرس هدا النموذج حركية النمو المتوازن عند استخدام الكامل لرأس المال و العمل انطلاقا من دالة االانتاج
.

$$Y=f(k.l)$$

حيث kهو رأس المال .
Lهو عنصر المعدل.
ونقول عن دالة الإنتاج أنها نيو كلاسيكية إذا توفرت الشروط الثلاث التالية:

- $k>0$ $L>0$ $f(k.L)$ لديها نواتج حدية موجبة ومتناقصة بالنسبة لكل عامل إنتاجي أي:

*عوامل الإنتاج لدالة النتاج ذات وفرات حجم ثابتة

$$F(y\,K\,yL)=y\,F(K.L) \qquad y\geq 0$$

*الإنتاجية الحدية لرأس المال و العمل تؤؤل إلى ما لانهاية عندما يؤول كا من رأس المال و العمل إلى الصفر و تؤول إلى الصفر عندما يؤول كل من رأس المال و العمل إلى مالا نهاية أي:

$$\lim_{K\to 0} F\kappa = \lim_{K\to 0} F_{\mathrm{i}} = \infty \quad \text{.....1}$$

$$\lim_{K\to 0} F\kappa = \lim_{K\to 0} F_{\mathrm{i}} = 0 \quad \text{.....2}$$

الخاصيتين 1و 2 تمثلان الشروط INADA (1963)

تغير مخزون رأس المال خلال الزمن معطى من خلال المعادلة

$$K = I - \delta K = sF(K.L.T) - \delta k$$

وبقسمة طرفي المعادلة على Lنحصل على:

بحيث k هي نسبة رأس المال إلى العمل

نحصل على $\dot{k}$(تفاضل k بالنسبة للزمن):

وبافتراض أن معدل الزيادة في اليد العاملة : $n = \frac{\dot{k}}{L}$

يمكننا صياغة المعادلة $\dot{k}/l$ على الشكل:(j.barro، (21 .p ,

حيث تمثل المعادلة الأساسية لتحقيق النمط الممكن للنمو الاقتصادي و هي المعادلة التفاضلية للنموذج solow – swan هده المعادلة غير الخطية تابعة فقط ل kحيث

K نسبة رأس المال إلى العمل

K معدل رأس المال إلى العمل (تفاصيل $\dot{k}$بالنسبة للزمن)

أي: $k = \frac{d(k)}{dt}$

N: المعدل النسبي للتغيير في قوة اليد العاملة وهي : $n=\frac{T}{L}$

S: الميل المتوسط للادخار

تتمثل النتائج المستخدمة من النموذج ما يلي: (صواليلي، 2005، صفحة 42)

*نسبة رأس المال على العمل الإنتاج و الاستهلاك للفرد تنمو بمعدل 8.

* معدل المردودية لرأس المال الثابت.

* المتغيرات علة مستوى رأس المال الإنتاج و الاستهلاك تنمو بمعدل .

إن النظريات الاقتصادية عالجت موضوع النمو الاقتصادية من جوانب كثيرة مع كل تفسير يهدف إلى إعطاء النهج السليم الذي يمكن أن يسير عليه النمو الاقتصادي مع سعي الدول إلى إسقاط هده النظريات:

- **النظرية النيو الكلاسيكية: جوزيف شومبيتر**

يعتبر شومبيتر من ابرز الكلاسيكيين الجدد الدين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار ألابتكاري كما إن العوامل التنظيمية و الفنية دورا هاما في عملية النمو حيث يؤدي إلى خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في ميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني..

تتضمن نظرية النمو حسب شومبيتر ثلاثة عناصر هي الابتكار و المنظم و الائتمان المصرفي وذلك لأن الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين مما يرفع حصة الإرباح عن الأجور في الدخل بسبب الثغرات الناتجة عن الابتكار الذي تولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على الإرباح بتجديده المنتج و الابتكارات فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات احدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه أما الأخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار و التجديد.

الانتقادات الموجهة للنظرية النيو كلاسيكية :

انتقدت نظرية النمو ل شومبيتر لكونها يجب أن تستند على مجموعة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية

وليس فقط على ابتكارات التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسة ذاتها أصبحت تنفق على البحث و التطوير وان الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات ..

- **نظرية النمو المتوازن:**

تتطلب نظرية النمو المتوازن ل نيركس تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وكدا الرأسمالية وبين العرض والطلب دلك العرض يعمل على التأثير علة تطوير جميع القطاعات المرتبطة يبعضها البعض في إن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع وأما جانب الطلب فيعمل على توفير فرص العمل الواسعة وزيادة المداخيل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات.

إن نظرية النمو المتوازن لا تعني نمو كافة الصناعات بمعدل واحد بل يتحدد معدل النمو كل واحدة منها بناء على مرونة الطلب للمستهلكين على السلع المختلفة فيؤدي دلك إلى توازن العرض و الطلب ولكنها تشترط جهة عريضة من الاستثمارات تقود إلى التكامل بين القطاعات القائمة وتقسيم أفضل للعمل ومصدر موحد للمواد الخام ومهارة فنية وتوسع اكبر للسوق واستغلال أحسن للبنية التحتية تتضمن هده النظرية نموذجيين للنمو المتوازن بشكل متكامل يخص احدهما الطريق الذي تسلكه التنمية ونمط الاستثمار ضروري أما الأخر فيخص حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج ولذلك يلح نيرك سان توفير الموارد المالية للبرنامج الاستثماري الضخم ضرورية بالاعتماد على الموارد المحلية مع ضرورة استغلال فائض العمالة في إقامة مرافق الاستثمار الاجتماعي الذي يؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الزراعي ويكون للدولة مهمة القيام بدور التخطيط والتنفيذ وتوسيع السوق من خلال عرض النقد وإلغاء القيود على التجارة وتوسيع البنية التحتية.

تقوم هده النظرية على عدة فروض أهمها:

- بما أن التخلف الاقتصادي يعني وجود اختلال جوهري بين مجموعة العناصر و النسب التي يتألف منها البنيان الاقتصادي للدولة و بالتالي فان وعي ودرجة هدا الاختلال في هيكل الاقتصادي يختلف باختلاف الدول و الأزمنة لنفس الدولة.

- تتعدد المسببات الاختلال في هيكل الاقتصادي فبعضها اقتصادية مثل التخصص في إنتاج وتصدير المادة الأولية ويتميز البلد في رؤوس الأموال وتأخر الفنون الإنتاجية و المستوى التكنولوجي وتدهور مستوى الإنتاجية الذي يقود إلى ضعف الدخل الوطني والفردي.

- تترابط تلك العوامل فيما بينها بشكل اكتر تعقيدا لدرجة تجعلها سببا ونتيجة في نفس الوقت وهو سماه الدائرة المفرغة للفقر التي تجعل البلد عيش في آلة تخلف اقتصادي دائم ومستمر.

- إن فرض عدم قابلية للتجزئة سواء بالنسبة للاستثمارات أو الإنتاج أو العرض أو الطلب أو حتى بالنسبة للادخار هدا يعني وجود أنشطة اقتصادية لا يمكن تحقق الوفرات الداخلية و الخارجية إلا إذا بدأت بحجم استثماري كبير وكذلك توازن بين اعرض والطلب.

الانتقادات الموجهة للنظرية:

إن تكلفة هده الاستثمارات الواسعة تزيد من إمكانية الدول النامية فما لم تستطع القيام به على مراحل يمكنها أن تقوم به مرة واحدة وهدا تناقض.

- إنها قابلة للتطبيع في مرحلة لاحقة للنمو من قابليتها لتحريك الاقتصاديات الراكدة.

- النمو المتوازن ليس ضرورة لتحفيز الاستثمارات.

- **نظرية النمو غير المتوازن:**

انتقد هيرشمان نظرية النمو المتوازن ودلك نظرا إن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل أنواع فهي لا تفتقر فقط رأسمال والتنظيم ومتخذي القرار بل وكذلك العرض المحدود من الاستثمارات في القطاعات الرائدة هي التي تقود إلى استثمارات جديدة حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات وهدا لخلقها الوافرات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات و كل مشروع جديد من شانه إن يولد وافرات ومزايا أرباح المنظمين وأرباح اجتماعيين ويستفيد منها كل مشروع جديد.

كما يتوجب توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي آو إقامة نشاطات مباشرة كل تطور يشجع الاستثمار الخاص وهدا من شانه إن يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو.

الانتقادات الموجهة للنظرية :

- عدم تحديد تركيبة واتجاه وقت النمو غير متوازن.
- التقليل من قيمة معوقات النمو غير متوازن.
- إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية.
- إن الضغوط الناجمة عن عدم توازن يكبح عملية التنمية.

خلاصة الفصل:

لقد كان ولا يزال النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا ألارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقية ومستويات المعيشية والتخفيف من الفقر و البطالة وهناك عدة محددات يتحدد على أساسها النمو الاقتصادي أهمها كمية الموارد البشرية والطبيعية وتراكم رأس المال ومعدل التقدم التقني وغيرها حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس اتجه تطور النشاط الاقتصادي وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط به ولو بشكل نسبي ومن تم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

أما بالسبة النظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي هي أيضا خضعت لظروف الزمام و المكان ومتطلبات تحقيق التنمية حيث اعتبر التراكم الرأسمالي السبب الرئيسي للنمو حسب الكلاسيكي يا الإضافة إلى نظرية النمو النيوكلاسيكية التي تربط النمو الاقتصادي أساسا بالادخار والتقدم التقني وعملية تكوين رأس المال تم ظهرت النظرية الكينزية للنمو المتميزة بالتحليل الكلي أوضص" التجميعي وفكرة الطلب هو يخلق العرض وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال القوانين و التشريعات وزيادة الاتفاق ظهرت نماذج النمو الحديثة مع نهاية الثمانينات وأعزت النمو الأسباب وعناصر داخلية في النموذج كالتمرن عن طريق التطبيق وتراكم رأس المال البشري.

الفصل الثاني

تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر

(2020-2000)

تمهيد:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة التي تمثل هدف التنمية كمحورا رئيسيا في خططها وسياستها الاقتصادية حيث عملت على زيادة الصادرات وتنويعها باعتبارها عنصر مهم في النمو الاقتصادي ،ولمواجهة الانعكاسات السلبية لصادرات النفط في الأسواق العالمية ،ولهذا بذلت الجزائر منذ الانهيارات المتكررة لأسعار البترول مجهودات من أجل ترقية وتنويع صادراتها والاندماج في التجارة الخارجية.

حيث سنحاول في هذا الفصل دراسة وتحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة من 2000ال غاية 2001،وهذا بالتطرق إلى أهم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر من أجل ترقية صادراتها والمشاكل التي تواجهها بالإضافة إلى سبل ترقيتها وأخيرا تحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: واقع الصادرات في الجزائر

اتسمت سياسة التصدير بأهمية كبيرة من طرف الدولة تحسبا لخطر الأزمات المالية وانهيار أسعار البترول الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي للبلد،وعملت الجزائر على تحرير تجارتها الخارجية لدعم هذا التوجه بإصدار عدة قوانين تنظيمية تخص تطوير قطاع التصدير وإنشاء عدة مؤسسات تتكفل بهذه العملية.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية المتبعة لترقية الصادرات

تعتبر ترقية الصادرات وتنويعها من أهم ما كانت تسعى إليه الجزائر من الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها منذ بداية التسعينات وقصد بلوغ هذا الهدف تم وضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير يتم من خلاله حصر مختلف العراقيل التي تواجه المصدر واستعمالها على شكل تسهيلات.

1-التسهيلات المالية: في المادة السابعة من القانون 90-02 المؤرخ في سبتمبر 1990على أن يسمح للمصدر التصرف في الجزء أو كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات وتمس أيضا مصدري الخدمات ومن جانب أخر تم إقرار التوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات (حمشة، 2012-2013، صفحة 97).

أما فيما يخص البنوك التجارية منح حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات وتم تجسيد إعادة تأهيل التشريعات عبر إصدار القانون 03-04 المؤرخ في 17جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع ،حيث يكرس مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع أنه يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف.

وقد تم تقديم الدعم للمصدرين لبعض المواد لاسيما منها التمور ،حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوجا طبقا للقرار الوزاري المشترك بين التجارة والفلاحة المتمثل في التكفل ب 80% من نفقات النقل ومنح 5 دينار لكل كلغ كمكافأة لتشجيع الإنتاج والتصدير.

2-التسهيلات الضريبية: تعتبر الضرائب عنصر هم في ترقية الصادرات من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة من دفع الضرائب كليا أو جزئيا،ومن أمثلة هذه الإعفاءات:

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة: نصت المادة 13 من قانون المالية 1996، حيث تعتبر كل المبيعات الموجهة إلى التصدير معفاة من الرسم على القيمة المضافة باستثناء العمليات المتعلقة ببيع الأشياء الفنية.

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات: حسب المادة 12 من قانون المالية 1996ويتمثل هذا الإعفاء لمدة 5سنوات بالنسبة للمؤسسات المصدرة للسلع خارج، أما بالنسبة للخدمات مدة الإعفاء 3سنوات لفائدة وكالات السياحة والأسفار.

-الإعفاء من الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني: نصت عليه المادة 19 من قانون المالية باستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية وخدمات إعادة التأمين .

3-التسهيلات الجمركية: تسمح هذه الأنظمة بتخزين وتحويل واستخدام ونقل البضائع دون تطبيق أي حق أو رسم دون القيام بإجراءات التجارة الخارجية،وهو ما يساهم في التقليل من عبء خزينة المؤسسة وينعكس إيجابا على سعر المنتوج الموجه للتصدير (بهلول، 2010، صفحة 65) .

بالإضافة إلى أنها تسمح مؤقتا باستيراد مستلزمات الإنتاج التي تدخل في صنع منتجات محلية موجهة للتصدير ،وفي هذا الصدد تم إنشاء العديد من الأنظمة أهمها:

1-التصدير الموقت.

2-نظام القبول المؤقت.

3- نظام المستودعات الجمركية.

4- منح معاملات تفضيلية لمؤسسات التصدير:تتمثل في :

-إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة.

-منح إعفاءات جبائية.

-تعديل النظام الجمركي والحقوق الجمركية.

-تخفيض أسعار النقل البري والبحري.

5-الإعفاء من إيداع الكفالة.

6-الترخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير.

7- إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 94-90المؤرخ في 10أبريل 1994.

المطلب الثاني: الهيئات المساعدة في ترقية الصادرات

1-إعادة تنظيم دور وزارة التجارة: حدد المرسوم التنفيذي رقم 207/94 الصادر في 16جويلية 1994 في مادته الثامنة كافة المهام الوزارة برئاسة وزير التجارة في مجال التبادلات الخارجية ما يلي (عجة، 2007، صفحة 265).

*تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف.

*المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شأنها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعتها وتنفيذها.

*تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.

*المساهمة في إنشاء الوسائل الهيكلية والقانونية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية.

*السهر على تحقيق التوازن للميزان التجاري الجزائري.

2-الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية: هو عبارة عن مؤسسة ذو شخصية معنوية ذات طابع إداري ،أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/96المؤرخ في 6أكتوبر 1996، التي تحدد المادة 04منه المهام الأساسية :

*إصدار و توزيع كل النشرات والمذكرات المتعلقة بسياق التجارة الخارجية لفائدة المؤسسات والإدارات.

*المساهمة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية وتطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية .

*رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسجيل دخول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية والزيادة من حجمها.

*إنشاء وتسيير شبكات معلومات تجارية وبنوك معطيات توضع تحت تصرف كل المتدخلين ميدان التجارة الخارجية عند الاستيراد والتصدير.

*انجاز الدراسات المستقبلية والتكفل بكل الأعباء الخاصة بدراسة الأسواق الأجنبية.

*تقديم الخدمات والمساعدات التي توجه مستعملو التجارة الخارجية في ممارسة نشاطهم.

*تطوير وتقيم علاقات التبادل والتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة وهي طرف في التجارة الخارجية.

3-الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 الصادر بتاريخ03مارس1996،وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية تتمثل بعض مهامها حسب المادة 06في:

*تنظيم التظاهرات الاقتصادية مثل المعارض والملتقيات التي تهدف إلى ترقية النشاطات الصناعية والتجارية والخدمات وتطويرها.

*تزويد المستثمرين الجزائريين والأجانب بكل المعلومات والمعطيات التي يطلبونه.

*القيام بكل الأعمال التي تهدف إلى ترقية قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وتنميتها.

*تقديم الاقتراحات التي تسهل عملية التصدير وكذا إبرام اتفاقيات ثنائية مع الغرف التجارية الأجنبية.

*التدخل في حل النزاعات المتعلقة بالتبادل التجاري.

4-الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات: تأسست الشركة بموجب الأمر رقم 96/06 المؤرخ في 10جانفي 1996 وهي شركة تتشكل من مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين ،تهدف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات وكذا تدعيم القدرات التصديرية غير المستغلة والعمل على دفع المصدرين على اقتحام الأسواق الدولية،وذلك بفضل الضمانات التي تقدمها والتوكيل المقدم من البنوك كما تساهم في تقريب المصدرين الجزائريين من المتعاملين الأجانب مع تزويدهم بالمعلومات الضرورية عن الزبائن والأسواق الأجنبية بصفة دورية بغرض تحسين عمليات التصدير وتفادي وقوع خسائر ومن بين الأخطار التي تقوم الشركة بتأمينها مخاطر تجارية وسياسية ،مخاطر عدم التمويل والكوارث الطبيعية.

5-الصندوق الخاص بترقية الصادرات:أنشا هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 05جوان 1996المحدد لكيفية سير حساب التخصص الخاص رقم 84/32المفتوح لدى الخزينة ويتدخل هذا لصندوق لتمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية التي تهدف إلى توفير المعلومات اللازمة للمصدرين وتحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير ،وقد تم توسيع مجال تدخل الصندوق بمقتضى المادة 129من قانون المالية لسنة1997،حيث أصبح أشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعملية التصدير عن طريق قانون المالية لسنة 2007،وتم تنظيمه عن طريق مرسوم وزاري معدل ومتمم لسنة 2009 الذي يوضح إيرادات ونفقات وطرق دعم الصندوق وتم إنشاء أيضا المجلس الوطني لترقية الصادرات يشرف عليه رئيس الحكومة.

6- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين: تم إنشاء هذه الجمعية في 10جوان 2001من أجل الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين، ومن أهم وظائفها المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير و إيجاد مساحة للتواصل بين مصدرين وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي،وتوفير المساعدات التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين.

7-الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية: أسست هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 174/04المؤرخ في 12 جوان 2004وضعت تحت تصرف وزارة التجارة وتتكفل ب:

*المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية وتنفيذها ميدانيا بعد الموافقة عليها من طرف السلطات المعنية.

*تسيير آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.

*إعداد تقرير سنوي لتقييم برامج الصادرات.

*مرافقة و تأطير مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في مختلف التظاهرات الاقتصادية.

*مساعدة المتعاملين الاقتصاديين لتطوير عملية الاتصال والإعلام وترقية السياسة الخاصة بالمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.

8-الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير:هي مؤسسة عمومية اقتصادية منبثقة من تغيير تسمية الديوان الوطني للمعارض وتتمثل مهمتها في :

*تنظيم المعارض العامة والخاصة ذات الطابع الدولي والوطني الجهوي والمحلي.

*استغلال وتطوير الهياكل.

*ترقية الصادرات نحو الخارج بكل الطرق الممكنة.

9-تصميم برنامج جزائري فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات: أطلقت الجزائر وفرنسا برنامج مشترك لدعم الصادرات خارج المحروقات **"أوبيتماي كسبورت"** بتاريخ 29جوان 2008،يرتكز على قدرات التصدير لدى عموم المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدف هذا البرنامج مساعدة خبراء لوكالة لفرنسية لدعم المؤسسات المتواجدة في الخارج على منح الصادرات الجزائرية مكانة لائقة عبر الأسواق العالمية ووضع هذا البرنامج لمدة قصيرة وكانت نهايته في 30ديسمبر2010 حيث تم تأهيل 44مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتصدير في إطار هذا البرنامج (نوري، 2004، صفحة 17).

10-المناطق الحرة: تم إنشاء هذه المناطق في إطار قانون ترقية الاستثمار ،حيث يتكفل المستثمرين المقيمين بإنتاج سلع مخصصة للتصدير كما يمكن تصريف بعض منها داخل التراب الوطني شريطة أن لا تتعدى نسبة12% من الإنتاج (عجة، 2007، صفحة 258).

-كما يلعب بنك الجزائر الخارجي دورا مهما في تمويل الصادرات الجزائرية من خلال تسهيل ومتابعة القروض للمصدريين.

المبحث الثاني: تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي

إن مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات لا ترقى إلى المستوى المطلوب وذلك من خلال افتقار الاقتصاد الجزائري لميزة تنويع الصادرات وذلك من أجل ضمان إيرادات متنوعة ومن هنا نرى أن ما يقارب نسبة 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية هي المحروقات ،والتي تشكل خطرا على إيرادات الدولة فهي معرضة بالدرجة الأولى للخطر إضافة إلى انعدام استقرارية الأسعار في هذا السوق والذي يتعرض لازمات متتالية ومستمرة.

ففي أفضل الحالات كانت مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات لا تتجاوز 5%

المطلب الأول: -هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة(200-2020)

بما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي وذلك واضح من خلال الإحصائيات المختلفة التي تخص الصادرات .

الجدول رقم2. 01: تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة مليون دولار

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	إجمالي الصادرات
2010	56120	970	57090
2011	71661	1227	72888
2012	70583	1153	71736
2013	63816	1051	64867
2014	58462	1667	60129
2015	33081	1485	34566
2016	27918	1391	29309
2017	33202	1367	34569
2018	39277	2405	41682
2019	31725	2092	33817
2020	19520	2030	21061

المصدر:التقرير السنوي لبنك الجزائر

سنة2020بالاعتماد على TRADE MAPالمتاح على الرابط"

www.trademap.org/product_selcountry:https

وhttp/www.douane.gov.dz

من خلال الجدول يتبين لنا بأن إجمالي الصادرات كانت قيمته تتراوح مابين 57090مليون دولار سنة 2010 و72888مليون دولار سنة 2011 وهي أكبر قيمة وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات والتي بلغت 109.45دولار للبرميل خلال سنة 2012.وهذا ما يدل على طبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يعد اقتصاد ريعي.

وعرفت هذه الفترة استحواذ صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائر بمتوسط نسبة 98.1%، في حين أنه بأفضل الحالات بلغت الصادرات خارج المحروقات 2.77% من إجمالي الصادرات.

وفي سنة 2014 انخفضت قيمة المحروقات وارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات الى1667مليون دولار وذلك راجع إلى انهيار أسعار البترول إلى ما دون 40دولار للبرميل.

وإذا قارنا بين صادرات سنة 2012والتي بلغت 71736 مليون دولار وسنة 2016والتي بلغت 29309مليون دولار للبرميل ومنة نستنتج أن تأثير الأزمة كان كبيرا من خلال انخفاض إجمالي الصادرات إلى أقل من النصف.

وفي ظل مواجهة الأزمة البترولية في نفس الفترة قامت الحكومة بتبني نموذج النمو الاقتصادي الجديد والذي يقوم على أساس تنويع الصادرات بغية ضمان تنوع الإيرادات، وأدى هذا إلى ارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا طفيفا يقدر ب 2%وتعد نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا،وهو المعدل الذي يبقى بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب بحيث سجلت 4.29% سنة 2015 إلى 6.18% سنة 2019.

وسنة2020 سجلت قيمة إجمالي الصادرات21061مليون دولار وانخفاض في قيمة المحروقات وذلك راجع لانخفاض سعر البترول.

الشكل رقم2. 01:منحنى تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2020)

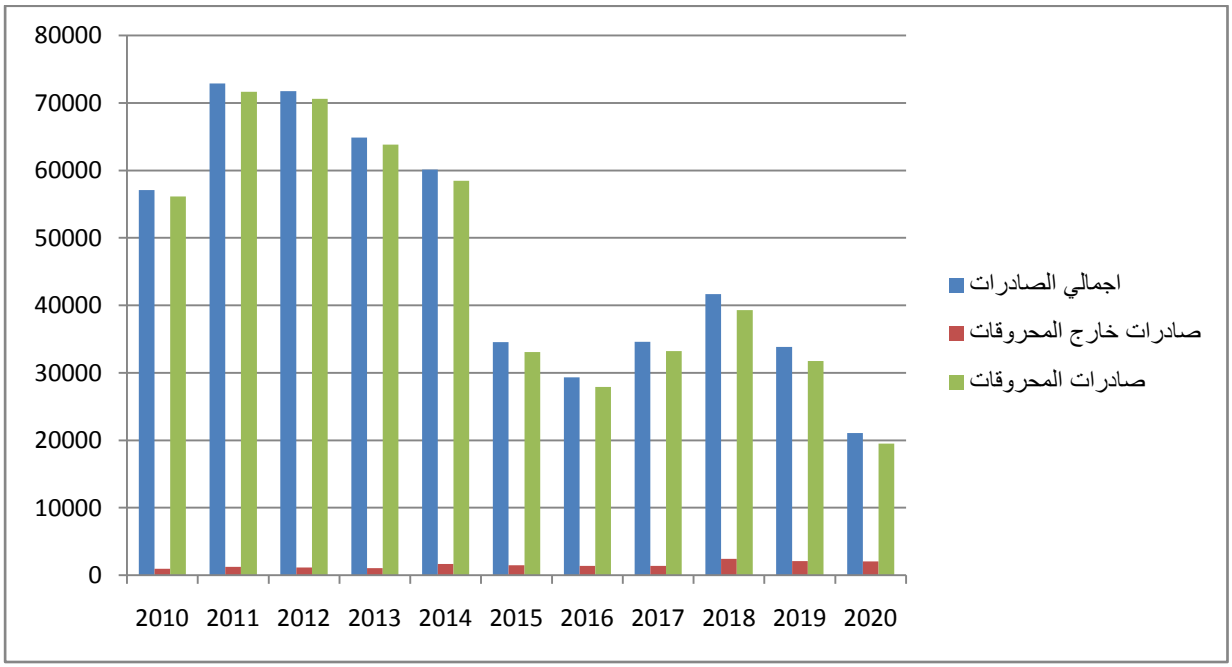

المصدر:من إعداد الباحثين وفقا للإحصائيات السابقة بالاعتماد على برنامج Excel

الجدول رقم2 .2: تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية خلال الفترة(2010-2020)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية(%)
2010	57090	**38563**	18527	**146.79**
2011	72888	**44452**	28436	**162.18**
2012	71736	**47161**	24575	**139.03**
2013	64867	**51217**	13650	**117.96**
2014	60129	**57479**	2650	**100.76**
2015	34566	**50664**	-16098	**65.65**
2016	29309	**48101**	-18792	**59.28**
2017	34569	**47377**	-12808	**70.57**
2018	41682	**46644**	-4962	**84.80**
2019	33817	**37939**	-4122	**85.01**
2020	21061	**43400**	-22339	**83.50**

المصدر: سنة2020احصائيات التجارة الخارجية في الجزائر

من خلال الجدول أعلاه نرى بأن الواردات الجزائرية لم تنخفض بالرغم من الأزمة البترولية التي عصفت بالصادرات الجزائرية،فخلال الفترة(2010-2014)تزايدت قيمة الواردات الجزائرية من 38890 مليون دولار سنة2010الى 59670مليون دولار سنة 2014أي بقيمة 20مليون دولار في ظرف خمسة سنوات ،وهو الأمر الذي أثر سلبا على المجتمع خاصة فيما يتعلق بالعادات الاستهلاكية مما يجعل الاقتصاد الجزائري في تبعية دائمة للاقتصاديات الأجنبية.

وفي نفس الفترة سجل الميزان التجاري فائض سنوي مستمر ومتناقص من 27948مليون دولار سنة 2011 الى459 مليون دولار سنة 2014،وهي السنة التي تعد بداية أزمة انهيار أسعار البترول بمعدل تغطية بلغ 100.76% أي أن إجمالي الصادرات يغطي إجمالي الواردات.أما بالنسبة للفترة ما بين (2015-2020) فهي فترة انهيار الاقتصاديات الريعية بسبب انهيار أسعار البترول نظرا للظرف الاستثنائي الذي يعيشه العالم بسبب تفشي جائحة كوفيد 19وما نتج عنه من تأثيرات اقتصادية فقد تمم تسجيل عجز مستمر في الميزان التجاري على طول هذه الفترة بداية من مليون دولار إلى غاية (20128-)مليون دولار بمعدل تغطية تراوح مابين 59.28% سنة 2016و %سنة 2020وهو الأمر الذي يجعل السلطات أمام حتمية البحث عن البدائل الإستراتيجية وضرورة تنويع الاقتصاد وهذا لضمان تنويع الإيرادات .

الشكل رقم2 .2: منحنى تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية خلال الفترة(2010-2020)

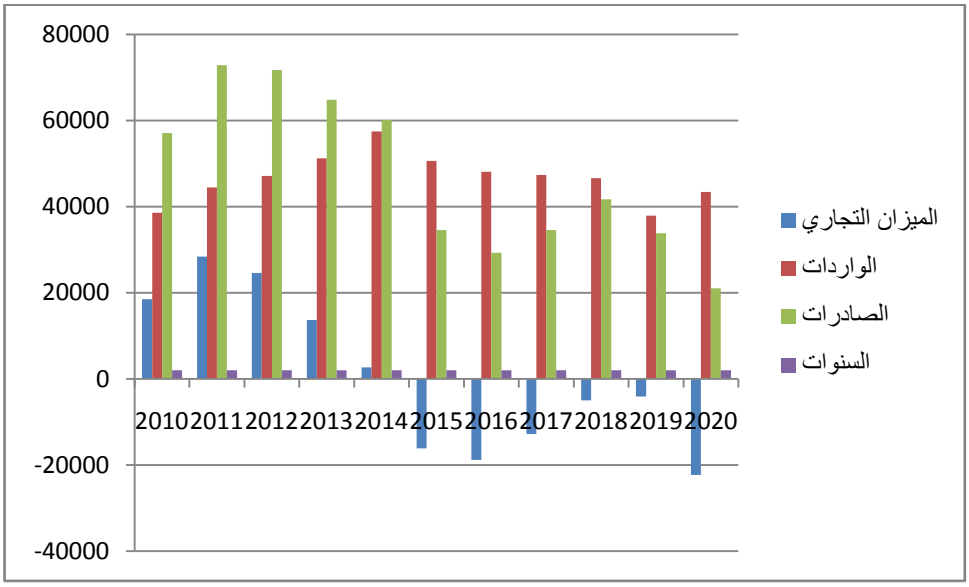

المصدر:من إعداد الباحثين وفقا للإحصائيات السابقة بالاعتماد على برنامج Excel

الجدول رقم2-3:التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة مابين (2010-2020)

السنوات	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير صناعية	أخرى	إجمالي الصادرات خارج المحروقات
2010	315	94	498	1	30	30	0	967
2011	355	161	660	0	35	16	0	1221
2012	315	168	618	0	32	19	1	1152
2013	404	109	492	0	29	16	0	1050
2014	323	110	1173	1	16	11	0	1634
2015	238	107	1111	0	18	11	0	1485
2016	326	84	909	0	53	18	1	1391
2017	350	73	845	0	78	20	1	1367
2018	373	92	2335	0.31	90	33	0	2923.31
2019	407	96	1957	0.25	83	36	0	2579.25

المصدر:التقرير السنوي لبنك الجزائر

وسنة2018و2019 الديوان الوطني للإحصائيات

النشرة الإحصائية مارس2020 بنك الجزائر

من خلال الجدول نرى بأن صادرات المواد النصف مصنعة تأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات بقيمة 2335مليون دولار سنة 2018تم انخفضت إلى 1957 مليون دولار سنة 2019 والسبب في ذلك أن المواد نصف مصنعة هي في الأصل مشتقات البترول الناتجة عن عملية التقطير،والتي تتمثل في الزيوت ومشتقاتها الهليوم والأمونياك،تم المواد الغذائية والتي سجلت ارتفاعا ملحوظا من 315مليون دولار سنة2010 إلى 404مليون دولار سنة 2013،تم لتعاود الانخفاض سنة 2014و2015 إلى 238مليون دولار وهي أدنى قيمة في الفترة المدروسة تم لتعاود الارتفاع إلى غاية سنة 2019مسجلة قيمة407 مليون دولار،

الشكل رقم2-3:منحنى التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة مابين (2010-2019)

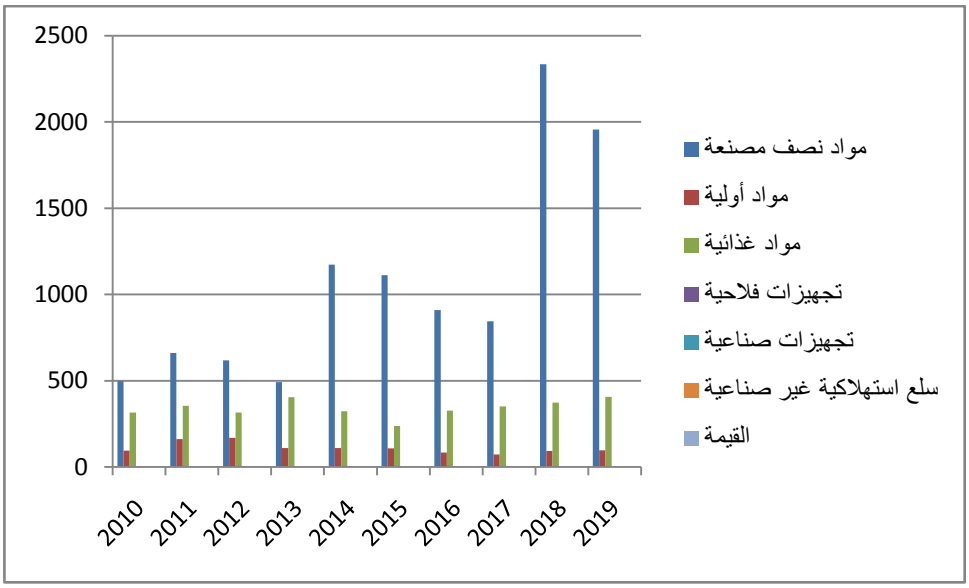

المصدر:من إعداد الباحثين وفقا للإحصائيات السابقة بالاعتماد على برنامج exel

الجدول رقم2-4:التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات في الفترة (2010-2020)

الوحدة:مليون دولار

السنوات / المنطقة		الاتحاد الاروبي	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	الدول الأوروبية الأخرى	دول أمريكا الجنوبية	أسيا دون الدول العربية	أوقيانوسيا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقية	المجموع
2010	القيمة	28009	20278	10	2620	4082	-	694	1281	79	57053
	النسبة	49.09	35.54	0.01	4.5	7.1	-	1.2	2.2	0.1	%100
2011	القيمة	37307	24059	102	4270	5168	41	810	1586	146	73448
	النسبة	50.79	32.75	0.13.	5.81	7.03	0.06	1.1	2.15	19.	%100
2012	القيمة	39797	20029	36	4228	4683	-	958	2073	62	71866
	النسبة	55.37	27.86	0.05	5.8	6.2	-	1.3	2.8	0.08	%100
2013	القيمة	41277	12210	52	3211	4697	-	797	2639	91	64974
	النسبة	63.52	18.79	0.08	4.9	7.2	-	1.2	4.06	0.14	%100
2014	القيمة	40378	10344	98	3183	5060	-	648	3065	110	62886
	النسبة	64.20	16.44	0.15	5.06	8.04	-	1.03	4.87	0.17	%100

2015	القيمة	22976	4134	30	1131	1733	-	439	1319	84	31846
	النسبة	72.14	12.98	0.09	3.55	5.44	-	1.37	4.14	0.26	%100
2016	القيمة	22976	5288	37	1683	2409	-	572	1550	82	34597
	النسبة	66.41	15.28	0.1	4.86	6.96	-	1.65	4.48	0.23	%100
2017	القيمة	20386	6465	40	2530	3595	71	799	1273	103	35262
	النسبة	57.81	18.33	0.11	7.17	10.19	0.2	2.26	3.61	0.29	%100
2018	القيمة	23386	6950	40	2660	5351	248	712	1669	132	41148
	النسبة	56.83	16.89	0.09	6.46	13	0.6	1.73	4.05	0.32	%100
2019	القيمة	20496	-	2318	3884	6424	531	-	1787	382	35822
	النسبة	57.21	-	6.47	10.84	17.93	1.48	-	4.98	1.06	%100

المصدر: CNIS/2016- 2010

ANDI/2017-2018

2019المديرية العامة للجمارك:إحصائيات التجارة الخارجية

من خلال الجدول ومما سبق نرى أن أكثر من 50%من صادرات الجزائر توجه نحو دول الاتحاد الاروبي والذي يعتبر الزبون الأول للجزائر، فعلى سبيل المثال سنة 2015 بلغت نسبة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاروبي أكثر من 72% أي ما يقارب ال 3/2 من احمالي الصادرات.وهذا راجع بالأخص إلى التقارب الجغرافي مابين الجزائر والاتحاد الاروبي عن طريق البحر الأبيض المتوسط،تم دول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي تضم جميع دول الصناعية المتقدمة(كندا،اليابان ،ألمانيا،كوريا الجنوبية،أستراليا بلجيكا .....) والتيتعتبر منطقة جذب،والجزائر تعتبر شريك مهم في إمداد دول المنظمة بالمواد الأولية.أما بالنسبة للدول الاروبية الأخرى فهي تمثل نسبة قليلة لم تتجاوز ما نسبته 3%إلى 10% من إجمالي الصادرات وهو معدل ضئيل لا يرقى إلى المستوى المطلوب وهذا راجع إلى التباعد الجغرافي والاختلاف الذهني وعدم وجود علاقات وطيدة مع هذه الدول.

أما بالنسبة للعامل الجغرافي فنراه يتجلى في الدول العربية والتي لم تتجاوز نسبة 2% من دول المغرب العربي والذي يعتبر بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف أنظمة الحكم،بالرغم من المؤهلات التي يتوفر عليها الاتحاد ألمغاربي والتي من شأنها أن تكون فعالة في محاولة بناء تكتل اقتصادي يسمح بمجابهة التكتلات العالمية،وأخيرا الدول الإفريقية والتي نسبت وارداتها من الجزائر تؤول الى0%

الجدول رقم 2-5: أبرز عملاء الجزائر خارج نطاق المحروقات لسنة 2018

(مليون دولار)

بلد الاستيراد	القيمة	المعدل التراكمي%	معدل التقييم%
ايطاليا	1175.90	15.44	-33.04
فرنسا	1005.35	28.64	-31.22
تركيا	705.03	37.89	20.52
اسبانيا	627.85	46.13	-52.83
الصين	471.27	52.32	21.14
هولندا	351.61	56.94	-14.55
و م أ	322.18	61.17	-58.86
مالطا	283.47	64.89	
بلجيكا	271.33	68.45	18.73
الهند	268.58	71.98	-32.82
بريطانيا العظمى	235.01	75.06	-57.40
تونس	220.20	77.95	-30.49
برازيل	197.24	80.54	-39.52
سنغافورة	193.67	83.09	
استراليا	191.36	85.60	3.78
المجموع الفرعي	6520.03		
باقي دول العالم	1097.06	%100	
المجموع	7617.09		

المصدر: statistiques du commerce extérieur de l'Algérie/premier trimestre 2020

من خلال الجدول نلاحظ أن الخمس عملاء الأوائل للجزائر خلال الفصل الأول من سنة2020 بلغ 52.32%من الصادرات الجزائرية.وايطاليا هي العميل الرسمي للجزائر بحصة 15.44% وتليها فرنسا،تركيا،اسبانيا والصين بقيم مميزة.

الشكل رقم 2-5: دائرة تمثل أبرز عملاء الجزائر خارج نطاق المحروقات لسنة 2018

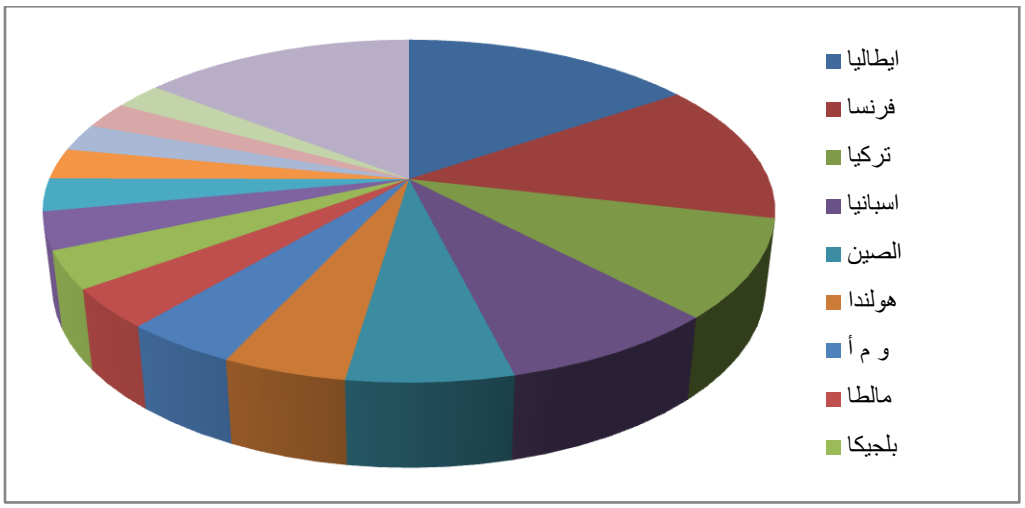

المصدر:من إعداد الباحثين وفقا للإحصائيات السابقة بالاعتماد على برنامج Excel

المطلب الثاني: قياس تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:

في هذا المحور سنحاول حساب وقياس مؤشرات تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات،ثم تفسير النتائج معتمدينا في ذلك على:

*مؤشر القدرة على التصدير:

يمثل نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تكوين إجمالي الناتج المحلي (GDP) للبلد ويحسب بنسب الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج المحلي ،فكلما كانت النسبة كبيرة كلما كان أفضل في اعتماد البلد على الخارج في تكوين إجمالي الناتج المحلي،ويجب مقارنة هذه النسبة مع مؤشر القدرة على تصدير المحروقات ومدى تغطيتها للواردات،ويعطي بالعلاقة التالية:

$$xi = \frac{\text{الصادرات خارج المحروقات}}{\text{الاجمالي المحلي الناتج}} * 100$$

xi=مؤشر القدرة على التصدير

الجدول رقم2-6: تطور قيمة مؤشر القدرة على التصدير الوحدة:(%)

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	GDP	XI(%)
2010	970	161207	0.61
2011	1227	200019	0.62
2012	1153	209059	0.56
2013	1051	20975	0.51
2014	1667	213810	0.78
2015	1485	165979	0.90
2016	1391	160034	0.87
2017	1367	167390	0.81
2018	2405	173757	1.39

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات والإحصائيات السالفة الذكر

من خلال الجدول نرى بان قيمة المؤشر سجلت مستويات متدنية تتراوح مابين 0.5% و1.3%،وهو ما يفسر ضعف قطاع الصادرات خارج المحروقات ،ففي سنة 2012و2013تم تسجيل 0.55%و0.5% على التوالي أي أن إجمالي مساهمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هو 0.5% وهو يفسر ضعف تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات فبالنسبة لأكبر قيمة هي في سنة 2018 والتي بلغت 1.3%.

وعليه فان تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضعيفة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب وفقا لمؤشر القدرة على التصدير خارج المحروقات.وأن الدولة تعتمد على قطاعات أخرى سواء داخلية أو خارجية في تكوين إجمالي الناتج المحلي لها.

***مؤشر التنوع السلعي:**

وهو مؤشر يقيس انحراف حصة الصادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية،وتتراوح قيمة المؤشر ما بين ال 0 وال 1،بحيث كلما اقترب المؤشر من ال 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى،وعندما يصل المؤشر إلى ال 0 يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2019).ويعطى بالعلاقة التالية:

بحيث:

h_ij = هي حصة المنتج i في الصادرات الإجمالية للبلد.

hj= هي حصة المنتج في الصادرات العالمية الاجمالية.

الجدول رقم 2-7: تطور قيمة مؤشر التنوع السلعي .

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	0.784	0.720	0.726	0.733	0.745	0.782	0.815	0.790	0.813
عدد السلع المصدرة	-	-	98	95	99	91	93	108	113

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

من خلال الجدول السابق نرى بأنه على طول فترة الدراسة تم التسجيل قيم المؤشر قريبة من ال 1 الصحيح وهو ما يدل على أن الصادرات الجزائرية تفتقر إلى التنويع السلعي وهو ما يظهر للعيان من خلال عدد السلع المصدرة ،فتم تسجيل أحسن قيمة للمؤشر للمؤشر سنة 2011 و2012 ب 0.720و 0.726 على التوالي مقابل حصر عدد السلع المصدرة مابين ما بين 98و95 سلعة.وتم تسجيل أكبر عدد من السلع المصدرة سنتي 2017و 2018 ب 108و113سلعة على التوالي ومعدل 0.790 و0.813 وهو ما يؤكد أن هيكل الصادرات الجزائرية بعيدة كل البعد عن هيكل الصادرات العالمية.

في حين يصل عدد السلع المصدرة في الاقتصاديات المتقدمة حسب إحصائيات 2018 إلى: أستراليا247/كندا256/ البرازيل 249/بلجيكا 257/ماليزيا253.

***مؤشر التركيز السلعي:**

يعرف بمؤشر (HHI) ويستخدم لقياس درجة التركيز السلعي لإجمالي يستخدم كذلك في دراسات المنافسة السوقية للتعرف على مدى سيطرة عدد محدود من الشركات على سوق ما.يسحب كمجموع مربعات حصة كل منتج أو مجموعة سلعية في إجمالي الصادرات ،يعطي المؤشر قيمة تقترب من ال 0 في حالة الدول ذات التركيز الشديد في الصادرات،بينما تقترب القيمة من ال 1 الصحيح في حالة الدول التي تتركز صادراتها بشدة في عدد محدود من السلع (البنك الدولي). ويعطى بالعلاقة التالية:

بحيث:

Xif: صادرات البلد f من السلعةi

Xf : إجمالي صادرات البلد.

n: عدد السلع المصدرة.

الجدول رقم2-8: تطور قيمة مؤشر التركز السلعي في الفترة (2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	0.523	0.538	0.540	0.541	0.485	0.485	0.489	0.480	0.486
عدد السلع المصدرة	-	-	98	95	99	91	93	108	113

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

من خلال الجدول نقول بأن معدلات التركيز السلعي للصادرات الجزائرية مرتفعة وهو ما تأكده النتائج ،فمتوسط معدلات التركز السلعي في مجملها قريبة من ال1 الأمر الذي يمكن تفسيره باعتماد الجزائر على مصدر إيرادات وحيد وهو صادرات المحروقات.

وهو ما نراه واضحا من خلال التقرير الاقتصادي العربي الموحد،فمعدلات التركيز السلعي في الاقتصاديات الريعية خاصة النفطية منها مرتفع بشكل ملحوظ وهو الأمر الذي يجعل هذه الدول ومنها الجزائر تعتمد على أحادية التصدير والمتمثلة في المحروقات.

***مؤشر معدل التغطية:**

وفقا لمؤشر معدل التغطية يتم قياس مدى تغطية الصادرات خارج المحروقات للواردات خارج المحروقات وذلك عن طريق عدم احتياج الدولة إلى وسائل تمويل أخرى لتغطية تكلفة الواردات بالعملة الصعبة عن طريق اللجوء إلى الاستدانة من الخارج أو الاقتطاع من احتياط النقد الأجنبي.

بحيث كلما كان معدل تغطية الصادرات للواردات كبيرا كلما نتج عن ذلك توفير فائض في احتياطي النقد الأجنبي،خاصة إذا كانت مدفوعات الواردات تسعر بالعملة الأجنبية،ويحسب معدل التغطية بنسبة إجمالي الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الواردات خارج المحروقات.ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{التغطية معدل} = \frac{\text{الصادرات خارج المحروقات}}{\text{التاتج المحلي الاجمالي}}$$

الجدول رقم2-9: تطور قيمة معدل التغطية للفترة (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التغطية	2.49	2.73	2.23	1.91	2.79	2.82	2.81	2.79	4.89	5.25

المصدر:من إعداد الباحثين بناءا على الإحصائيات السابقة

من خلال ما سبق نقول أن معدل التغطية سجل تذبذبات في قيمته ما بين سنتي 2010و2013 بنسبة 1.91% الى2.73%،وقد استقر نسبيا .أداء المؤشر طيلة 4 سنوات من2014 إلى 2017بين 2.79% و2.82%، أما سنتي 2018 و2019 فقد تم تسجيل 4.89% و 5.25% على التوالي.

وهذا دليل واضح على عدم قدرة الصادرات خارج المحروقات على تغطية إجمالي الواردات وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع فاتورة الواردات مقارنة بالصادرات.

ويبقى ضعف معدل التغطية خارج المحروقات أمرا خطيرا يهدد الاقتصاد الجزائري أمام الأزمات النفطية المتكررة والتراجع الكبير لأسعار البترول من جهة وعدم القدرة من جهة وعدم القدرة على توفير جهاز إنتاجي محلي يلبي الطلب الاستهلاكي المتزايد من جهة أخرى . (لحسن، 2020، صفحة 542)

***مؤشر الانفتاح التجاري:**

ويعبر هذا المؤشر عن العلاقة التي تربط مابين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي عن طريق التصدير والاستيراد،ويدل على مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج في توفير العرض أو الطلب الكلي من السلع والخدمات الأجنبية عن طريق المبادلات التجارية. ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر الانفتاح التجاري} = \frac{\text{الصادرات خارج المحروقات} + \text{الواردات}}{\text{الاجمالي المحلي الناتج}} * 100$$

الجدول رقم 2-10: تطور قيمة مؤشر الانفتاح التجاري الفترة (2010-2018)

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	الواردات خارج المحروقات	*GDP*	النسبة(%)
2010	970	38563	161207	24.52
2011	1227	44452	200019	22.83
2012	1153	47161	209059	23.11
2013	1051	51217	20975	24.91
2014	1667	57479	213810	27.66
2015	1485	50664	165979	31.41
2016	1391	48101	160034	30.92
2017	1367	47377	167390	29.12
2018	2405	46644	173757	28.22

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الإحصائيات السابقة

من خلال الجدول نرى بأن قيمة مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات والذي يدل على مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي خارج الصادرات والواردات من المحروقات تراوحت مابين 22% الى31%.هذا وقد انحصرت قيمة المؤشر ما بين 22.83% و27.66% خلال الفترة مابين سنة 2010ال سنة2014، أعلى نسبة للمؤشر سجلت سنة2015 بنسبة 31.41%،والملاحظ خلال نتائج الإحصائيات أن الواردات خارج المحروقات ساهمت بنسبة أكبر من الصادرات خارج لمحروقات بما يقارب 95% والملاحظ من خلال انخفاض نسبة المؤشر ب 2% سنتي 2017و 2018 وهذا راجع إلى عمل السلطات على تخفيض فاتورة الواردات.

ومنه فان الانفتاح التجاري للاقتصاد الوطني على الخارج يعتمد على الواردات خارج المحروقات.

المطلب الثالث: الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول رقم2-11: الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر(2010-2019)

السنوات	القيمة	المعدل
2010	161.16	%3.60
2011	200.05	2.90%
2012	209.02	%3.4
2013	209.72	%2.80
2014	213.86	%3.80
2015	166.36	%3.70
2016	160.00	%3.20
2017	170.16	%1.30
2018	175.41	%1.40
2019	171.09	%0.80

المصدر:قاعدة بيانات البنك الدولي

تاريخ الاطلاع 2021/06/09 لتوقيت 11:05

جدول رقم2-12:حوصلة لأهم النماذج والدراسات للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

الرقم	النموذج أو الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	المتغيرات الأخرى	النتائج
01	Emery 1967	بيانات عن 50 دولة نامية خلال فترة 1953 إلى1963	تأثير التغير في الصادرات على التغيير في الناتج الوطني	-	النتائج تدعم انتهاج إستراتيجية تنمية الصادرات.
02	Maiwels1968	سلسلة زمنية وتشمل 9 دول خلال الفترة 1950-1962	تأثير تغيير الصادرات على التغيير في الناتج المحلي الإجمالي	-	النتائج في صالح إستراتيجية تنمية الصادرات
03	Michaely 1977	بيانات 41 دولة خلال الفترة 1950-1973	اختبار الارتباط بين نمو متوسط دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي وبين نمو الصادرات	-	النتائج تؤكد أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات

04	Balassa 1981	بيانات 11 دولة خلال فترتين زمنيتين 1960-1966 و 1967-1973	تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي	معدل نمو قوة العمل و الاستثمارات المحلية بالنسبة للناتج والاستثمارات الأجنبية بالنسبة للناتج.	النتائج تؤكد أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
05	Feder 1983	بيانات 31 دولة خلال الفترة 1964-1973	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج	-	النتائج تؤكد أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
06	Kavoussi1984	بيانات 73 دولة نامية	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج	-	النتائج تؤكد أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات

المصدر: وصاف سعيدي،أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر ص 68-69.

خلاصة الفصل:

خلص هذا التحليل إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد افتقاد الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لمستوى التنافس المطلوب،معتمدين في ذلك على جمع و تحليل إحصائيات الصادرات الجزائرية و الجداول و البيانات و قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات مثل مؤشر القدرة على التصدير، مؤشر معدل التغطية خارج المحروقات، مؤشر الإنفتاح التجاري خارج المحروقات، مؤشر التركز السلعي، مؤشر تنويع الصادرات.

و في هذا الإطار وجب على السلطات إتخاذ الإجراءات و الآليات المناسبة للنهوض بقطاع التصدير خارج المحروقات و تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع الإبتكار التكنولوجي.

الخـــاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكننا القول بأن الصادرات الجزائرية تميل لكفة الصادرات من المحروقات بنسبة تقارب 97%،وهذا دليل على افتقاد الاقتصاد الوطني للتنويع في إجمالي الصادرات وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، الأمر الذي يجعله معرض لصدمات سعرية خطيرة جراء عدم الاستقرار الذي تعرفه أسعار المحروقات.

فالجزائر بما تحتويه من خيرات طبيعية و ثروات باطنية و إمكانيات بشرية و مادية يؤهلها لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم، إلا أنه و للأسف تبقى و إلى يومنا هذا تعاني من إختلالات هيكلية جمة. تعصف بشدة استقرارها الاقتصادي، و لعل أبرز مشكلة هي التبعية النفطية لدرجة أن معظم المؤشرات الاقتصادية تبنى على أساس توقعات أسعار هذه المادة. تزدهر بازدهارها و تتدهور بتدهورها.

هذه الأحادية في التصدير جعلت الاقتصاد عرضة للأزمات مثل أزمة النفط سنة 1986، 1998 اللتان أدخلتا الجزائر في دوامة المشاكل كانت تكاليفها باهظة الثمن ليس على المستوى الاقتصادي فحسب بل على المستوى الاجتماعي و الأمني. فبالنظر لهذه المشاكل و مخاطر أخرى قد تنجم كنتيجة لكون لنفط يتوفر في باطن الأرض بكميات محدودة و لكونه سلعة ذات أبعاد إستراتيجية تقضي بوجوب التفكير في عصر ما بعد النفط و التوجه نحو تنمية الصادرات غير النفطية بإيجاد أنجع السبل التي تمكن من السير باتجاه تطوير القدرات الإنتاجية و خلق منتجات مقبولة في الأسواق العالمية.

و لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر و بعد تحليل و مناقشة المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة توازنية تتجه من الصادرات إلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.
- وجود علاقة طردية موجبة بينهما و هذا ما يؤكد الدور الإيجابي الذي تلعبه الصادرات على النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة معنوية بين الصادرات و النمو الاقتصادي و هذا ما يفسره العائد من الضرائب على الصادرات مما تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي و بالتالي النمو الاقتصادي.

من خلال هذه الدراسة و نتائجها قمنا باستخلاص مجموعة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- الاهتمام بقطاع الصادرات و بالأخص بالصادرات خارج قطاع المحروقات.
- تعزيز المؤسسات الاقتصادية و الاهتمام بما يسمى بالحاضنات الناشئة.
- توسيع قطاع الفلاحة و الاهتمام بتصدير المنتجات الزراعية للخارج.
- توسيع و تنويع قاعدة التصدير.
- الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر و التي تساهم بشكل كبير في ترقية الصادرات.
- إتباع سياسة الانفتاح التجاري و ذلك لتعزيز الصادرات الجزائرية و بالتالي النهوض بالنمو الاقتصادي.

الخـــاتمة

في ظل مواصلة تفشي فيروس كورونا ونظرا لتداعياته السلبية على معدلات النمو العالمي كلها عوامل مؤثرة على التجارة العالمية حيث توقعت المنظمة العالمية للتجارة تراجع حجم السلع في العالم في سنة 2020 .

قائمة المراجع:

الكتب:

-أمال عبد الرحمان –زيدان قاسم **مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية** دار الشتات جمهورية مصر العربية 2008 الصفحة 42-45.

-خالد محمد السواعي **التجارة والتنمية** –دار المناهج الطبعة الأولى الأردن سنة2005 الصفحة 38.

-عبد المنعم غفر **الاقتصاد الدولي** مصر الإسكندرية 1999 الصفحة 106.

-النجار **فريد تسويق الصادرات العربية** القاهرة دار قباء 2002 الصفحة 15.

-عبد العزيز فهمي هيكل **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**

الرسائل الجامعية:

- بهلول مقران" **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005**" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة لماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر 3 - سنة 2011/2010.

-فضيلة ملواح **"محددات النمو الاقتصادي في الجزائر "**دراسة قياسية –جامعة المدية- 2018.

-صواليلي صدر الدين **" النمو و التجارة الدولية في الدول النامية** " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر – سنة 2006/2005.

-مولاي عبد القادر-**التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية** جامعة الجزائر 2017 ص 25

-زير ريان أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي مذكرة ماستر جامعة محمد خيضر – بسكرة- 2015 ص54

-بلقلة ابراهيم **اليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية –جامعة حسيبة بن بوعلي –شلف الجزائر 2009 ص 89

االمجلات والمقالات:

-وصاف سعيدي**"تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر"**مجلة الباحث،جامعة ورقلة،عدد200

-البرامج:

-برنامج exel

الانترنيت

www.douane.dz

www.ons.dz

www.cnis.dz

مراجع باللغة الاجنبية:

paris 1992:-paulet(j-pierre)"dictionnaire d'économie eyrolles

édition études vivantes/2eme édition paris1992:-lacasse(j) et munger(r) économie global

-amadio kimberly "export end their effet on the économiy" 2018